بسم الله الرّحمن الرحيم

July 1999. Issue No. 198
العدد ١٩٨، يوليو ١٩٩٩م، ربيع الأول/ربيع الثاني ١٤٢٠ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

شبح العهد الماضي يلوح في الأفق ويرعب المواطنين

بعد الأمل الذي خالط نفوس الكثيرين بمجيء الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الى الحكم في إثر وفاة والده، بدأت حالة من الشكوك تهيمن على الجو العام في البلاد. بدأ الأمل يدب في النفوس بعد ان اطلق الامير تصريحات تؤكد عزمه على القيام باصلاحات سياسية واسعة في البلاد. وتكررت تلك التصريحات في خطابه الى المواطنين وامام رؤساء الصحف المحلية. كما كررها مساعدوه سواء في تصريحاتهم الرسمية ام في اتصالاتهم مع الآخرين. وساد البلاد جو من الامل بانتهاء الازمة السياسية التي عصفت بالبلاد طوال ربع قرن. وكانت المعارضة قد مهدت الاجواء للامير الجديد للقيام بتلك الاصلاحات وذلك بدعوتها الواضحة لوقف الاحتجاجات ضد الحكومة، وتغيير لهجة خطابها السياسي لتتناسب مع الاجواء الجديدة. وانتظر الشعب ثلاثة شهور كاملة حتى انتهاء فترة الحداد الرسمي برغم ان تلك الفترة طويلة جدا في بلد يعاني من التوتر الداخلي بسبب تداعي اوضاعه السياسية. ولكن سرعان ما تبددت الآمال ليحل محلها جو من التشاؤم والكآبة، وادرك المواطنون انهم يعيشون عهدا لا يختلف كثيرا عن الاجواء التي كانت سائدة في عهد الامير السابق. فقد استمرت الاعتقالات التعسفية منذ الايام الاولى بعد وفاة الشيخ عيسى، وتراكمت الاخبار حول التعذيب الوحشي للمواطنين، واستمر كذلك تواجد قوات الشغب الاجنبية في مناطق البلاد، ومنع المواطنون العائدون من الخارج من دخول البلاد.

اما الصدمة الكبرى فقد حدثت عندما اعلن عن اعادة تشكيل الحكومة. فقد بقي رئيس الوزراء في الموقع نفسه برغم اجماع كل المعنيين بالشان البحريني على انه السبب الرئيسي للتوتر الذي يعم البلاد وذلك بسبب السياسات القمعية والاستبدادية التي تكرست في عهده. اما التغيير الوزاري فلم يكن ذا شان يذكر، فلم يخرج من الوزارة الا وزيران لم تكن وزارتاهما موضع اهتمام المواطنين سلبا او ايجابا. ودخل مكانهما ثلاثة وزراء احدهم من العائلة الخليفة الحاكمة. ولم يطل التغيير الوزارات السيادية التي يحتلها افراد من العائلة الحاكمة، واغلبهم من المتقدمين في السن. واعتبر هذا التغيير علامة فارقة بين الامل واليأس من العهد الجديد. فقد اكد ذلك عدم وجود اي توجه حقيقي للتغيير، فما دام الشيخ خليفة بن سلمان في الموقف نفسه ومعه الاشخاص الذين ارتبطت اسماؤهم بالازمة فلا مجال للتفاؤل. وعجز الامير عن ترك بصمات خاصة به على التشكيلة الوزارية. واتضح للجميع انه يفضل عدم المواجهة مع عمه الذي تمسك بخيوط اللعبة كاملة، واقر الامير له ذلك. وبذلك انتهى ما يسمى المشروع الاصلاحي للامير الجديد، خلافا لكل التوقعات والآمال. وهكذا حسم الموقف لصالح قوى التعذيب مجددا، وتراجع الامير عن برنامجه الاصلاحي بشكل كامل.

التطور الآخر الذي حدث خلال الشهر الماضي والذي اكد استمرار عقلية القمع والاستبداد ومحاولة التشويش على الرأي العام بدلا من اصلاح الوضع، هو القرار الحكومي باطلاق اقل من ربع المعتقلين السياسيين، وهو رقم اقل كثيرا مما كان متوقعا. فمن عادة اي حاكم يعتزم التغيير ان يطوي ملف العهد الذي سبقه وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والدعوة لانتخابات برلمانية، كما حدث في كينيا، وناميبيا وجنوب افريقيا والاردن وقطر وغيرها من الدول التي تسعى لاقامة نظام سياسي حديث. اما اطلاق سراح معتقلين سياسيين امضوا فترات طويلة في زنزانات التعذيب بدون تهمة او محاكمة فهو تكفير عن الخطيئة ولا يعتبر ذا شان في المعيار السياسي. يضاف الى ذلك ان الجهات الحقوقية الدولية تدرك ان هناك ثغرات كبيرة في السياسة الحكومية ستجعلها محلا للنقد والشجب امام المجتمع الدولي خصوصا عندما يقوم بعض هذه المنظمات بزيارة البلاد. ورات ان الحكومة تتسابق مع الزمن لتغيير اوضاع السجون وغرف التعذيب قبل زيارة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة الى البلاد في شهر اكتوبر المقبل، وزيارة منظمة العفو الدولية هذه الايام. وقد اشار مستشارو الحكومة عليها باخلاء السجون من جميع المعتقلين الموقوفين بدون تهمة او محاكمة قبل وصول الوفود الدولية، وهذا ما فعلته. ويبدو عدم تحمس جهاز التعذيب لاطلاق شباب البحرين من غرف التعذيب من خلال التلكؤ الذي اتسمت به الافراجات، حيث لم

○ استمر الجمود مهيمنا على الوضع السياسي في غياب اية مبادرة جادة لحلحلة الوضع. ومع انتهاء فترة الحداد الرسمي على الامير السابق في ٦ يونيو التي كانت قد حددت بثلاثة شهور أعلنت الحكومة عن قرار بالافراج عن اقل من ٤٠٠ من المعتقلين، من بينهم سجناء سياسيون. وتبين لاحقا ان اغلب هؤلاء هم من الموقوفين الذين قضوا في السجن سنوات تتجاوز الثلاث احيانا بدون تهمة او محاكمة. ومن بينهم كذلك سجناء قضوا فترات السجن التي اصدرتها بحقهم محكمة امن الدولة بعد محاكمات وصفتها المنظمات الحقوقية الدولية بالجائرة. ولم يطلق سراح المشمولين بالقرار الاميري دفعة واحدة، بل بدأت الافراجات على دفعات صغيرة لا تتجاوز الاربعين شخصا. ولذلك لم يطلق سراح جميع المشمولين بالقرار حتى الآن. وشعر المواطنون بخيبة امل كبيرة من هذا الاجراء الذي لا يعكس بأي شكل من الاشكال رغبة جادة في انهاء الازمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ اكثر من اربعة اعوام. ولم يكن جزءا من صفقة سياسية شاملة كما كانت تأمل المعارضة، بل طرح الامر وكأنه «مكرمة اميرية» في الوقت الذي يعرف فيه العالم ان جميع المشمولين بالقرار كانوا سجناء رأي او معتقلين بشكل تعسفي. ومع التباطؤ في اطلاق سراح هؤلاء تراجعت الآمال كثيرا بحدوث تغيير سياسي حقيقي في البلاد. وبالاضافة الى ذلك فقد سعت الحكومة للاستفادة السياسية من ذلك القرار بشكل رخيص جدا، حيث ملأت الدنيا ضجيجا بادعاءات باطلة مفادها ان الذين اطلق سراحهم «اعتذروا عن نشاطاتهم التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد»، وأشادوا بجريمة اعتقالهم، وهو امر لا يقبله العقلاء.

○ علم من جهة اخرى ان فريقا تابعا لمجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة سوف يقوم بزيارة رسمية الى البحرين في شهر اكتوبر المقبل، وذلك في اطار التعهد الذي قدمته حكومة البحرين الى الامم المتحدة العام الماضي. وسوف تكون الزيارة برئاسة القاضي الفرنسي، لويس جوانيت، الذي سيقوم بفحص الكثير من جوانب حقوق الانسان المنتهكة. وفهم المراقبون ان قرار اطلاق بعض المعتقلين انما جاء لتخفيف الضغط على الحكومة عندما تحين زيارة الافراجات مع اقتراب موعد زيارة الوفد وذلك لتحاشي الشجب الدولي. ورأى مراقبون ان الافراجات تمت قبيل زيارة قامت بها منظمة العفو الدولية الى البلاد هي الاولى منذ العام ١٩٨٦. وبدأت الزيارة المذكورة في ٢٥ يونيو وانتهت في ٢ يوليو. ويتوقع صدور تقرير مفصل عن منظمة العفو الدولية حول مشاهدات الوفد. ورفضت الحكومة طوال السنوات الماضية السماح باية زيارة من قبل المنظمة وذلك بسبب الممارسات القمعية داخل السجون والانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان داخل الزنزانات.

○ استمرت الشهر الماضي انتهاكات حقوق الانسان بشكل مروع، وتعرضت مواطنات بحرينيات لاعتداءات وحشية من قبل جهاز التعذيب. اما السبب وراء ذلك فهو محاولة بعض الزوجات والامهات كتابة رسالة الى الامير ومطالبته باصدار امر باطلاق ازواجهن. فما ان عرف مسؤولو جهاز التعذيب بذلك حتى اعتقلوا النساء وضربوهن وهددوهن بالمزيد من التعذيب اذا أصررن على مقابلة الامير. وقالوا ان الامير لا يتدخل في السياسة وان دوره محدود في مساعدة المحتاجين من المواطنين، وان رئيس الوزراء وحده هو الذي يقرر في تلك القضايا.

○ علم ان عددا من المواطنين المعتقلين يعانون من امراض شتى بسبب قلة العناية الصحية بهم داخل غرف التعذيب. فالشيخ عبد الامير الجمري يعاني من تراجع صحي خطير، حيث بقي فترة طويلة في سجن انفرادي وأبقي بمعزل كامل عما يجري في العالم. وفي الوقت نفسه استمر الضغط عليه من مسؤولي التعذيب وفي مقدمتهم الجلاد المعروف عادل فليفل الذي مارس شتى أصناف التعذيب بحق الشيخ. كما ان المواطن البطل الحاج عبد الله فخرو، الذي يبلغ من العمر قرابة السبعين عاما نقل الى غرفة العناية القصوى بمستشفى السلمانية بعد ان تردت صحته داخل غرف التعذيب، وعندما ساءت حالته أخرج من السجن. وهناك شباب آخرون يعانون من امراض خطيرة من بينها السرطان في اثر تعرضهم لتعذيب وحشي خلال اعتقالهم. وترفض الحكومة تشكيل لجان متخصصة للنظر في شكاوى التعذيب التي راح ضحيتها عدد كبير من ابناء البلاد. كما ترفض البحث

يوميات البحرين في شهر يونيو ١٩٩٩

٢٧ مايو

● تصاعد القلق في الايام القليلة الماضية في اثر نقل عدد من المعتقلين الاسبوع الماضي من سجن جو الى مركز التعذيب بالخميس لتعريضهم الى المزيد من التعذيب. ويشرف على المرحلة الجديدة من التعذيب الجلاد المعروف خالد الوزان، الذي اشتهر باعتداءاته على المعتقلين خصوصا الاطفال منهم. ويعتبر الوزان المسؤول المباشر عن تعذيب الشهيد سعيد الاسكافي حتى الموت في العام ١٩٩٥. ويهدف قسم التعذيب لاجبار المزيد من المعتقلين على التوقيع على اعترافات مزيفة لتقديمهم الى محاكمات صورية عاجلة. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية التدخل لوضع حد للممارسات الممنوعة دوليا التي يقوم بها الوزان بحق ابناء البحرين.

● وعلم من جهة اخرى ان ثلاثة اطفال تعرضوا مؤخرا الى تعذيب شديد استمر سبعة ايام متواصلة. فقد اعتقل في الساعات الاولى من يوم ١٤ مايو كل من كاظم عبد الله علي كاظم، ١٣، محمد علي عبد الله سلمان، ١٢، حسين محمد حسن، ١٢، بعد الاعتداء على منازلهم وترويع عائلاتهم. وعانى هؤلاء الاطفال آلاما شديدة وما تزال آثار التعذيب واضحة على اجسادهم.

● وفي ٢٤ مايو أصدرت محكمة امن الدولة احكاما جائرة بالسجن سنة ونصفا بحق عدد من الشباب من منطقة البلاد القديم بعد ان قضوا قرابة العامين بدون تهمة او محاكمة. وبعد ان وجهت لهم تهم زائفة صدرت الاحكام بحق تسعة منهم وهم: علي عبد الله سلمان، ١٨، عباس عيسى السوداني، ١٩، عباس علي مكي السعيد، ١٧، حسن علي مكي السعيد، ١٩، علي صالح الطوبجي، ١٦، حسين صالح الطوبجي، ١٨، محمدجعفر، ١٩، السيد حسن السيد عبد الله الموسوي، ١٩، السيد هاشم السيد جعفر. وحكم على الشاب السيد حسين السيد مصطفى بالسجن سنة واحدة بعد ان قضى حوالي سنة ونصف في السجن.

● وما يزال الشاب جلال أحمد السميع، ٢٣، يرزح في زنزانات التعذيب برغم انتهاء فترة الحكم التي أصدرتها بحقه محكمة امن الدولة. فقد أصدرت حكمها بسجنه لمدة سنتين كان يفترض ان تنتهي في ٢٧ أبريل الماضي حيث كان قد اعتقل في اليوم نفسه من العام ١٩٩٧. وهذه هي المرة الثالثة التي يعتقل فيها. وناشدت المعارضة المنظمات الدولية التدخل لاطلاق سراح هذا الشاب المظلوم.

● وعلم كذلك ان أربعة من المواطنين صدرت بحقهم احكام بالسجن في ١٦ مايو ثم غيرت الاحكام بعد «اكتشاف» انهم دون السن القانوني. وهم: شوقي عبد الله جاسم عبد الامير (تم تغيير الحكم من ٥ الى ٤ سنوات)، حسين عبد الكريم عبد الله (ثلاث سنوات)، علي حسن احمد الشجار (تم تغيير حكمه من ٤ الى ٣ سنوات)، سلمان ابراهيم احمد مرهون (تم تغيير حكمه من ٣ سنوات الى سنتين).

● وربط بعض المراقبين بين تصاعد وتيرة الاحكام التعسفية وزيارة مزمعة لمسؤولين من لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة الى البحرين الشهر المقبل. وعلى وجه الخصوص يتوقع قيام السيد جوانيت، المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي بزيارة استطلاعية وفقا للتعهدات التي قدمتها حكومة البحرين الى الامم المتحدة العام الماضي. وتأمل الحكومة ان تخفض عدد الموقوفين بدون محاكمة لكي لا يصدر ضدها شجب دولي.

● وعلى صعيد آخر تسود الاوساط الشعبية حالة من القلق بسبب نشاط متزايد من قوات القمع التابعة لوزارة الداخلية، لكن هذا النشاط أصبح يهدف لخلط الاوراق وتشويش الوضع. فقد لوحظ ان عناصر المخابرات تقوم بكتابة عبارات او ترسم صورا للامير في أشكال غير لائقة. واكدت المصادر ان هذه السياسة تهدف للضغط على الامير لمنعه من القيام باية اصلاحات سياسية. وشجبت المعارضة هذه الاساليب الرخيصة وطالبت بالامتناع عنها فورا.

١ يونيو

● فاجأ التغيير الوزاري الذي قام به رئيس الوزراء المراقبين نظرا لعدم احتوائه على اي عنصر يشير الى توجه حقيقي نحو التغيير. وبدلا من إشراك اكبر للمواطنين في ادارة البلاد فقد اعطيت حقيبة جديدة لاحد افراد العائلة الخليفية الحاكمة ليصبح عدد وزرائها تسعة بدلا من ثمانية، اي نصف العدد الكلي للوزراء. ويعتبر هذا التراجع مؤشرا سلبيا على سير الامور في البلاد. وثمة مؤشر آخر وهو اقتصار التغيير على الوزراء من غير العائلة الحاكمة، حيث خرج اثنان من الوزارة السابقة هما ابراهيم عبد الكريم وعبد الله جمعة، ودخل مكانهما ثلاثة هم علي المحروس وعبد الله سيف والشيخ دعيج آل خليفة. وبقي رئيس الوزراء، الشيخ خليفة

رسالة مفتوحة الى أمير دولة البحرين

وجهت منظمة حقوق الانسان في البحرين الشهر الماضي رسالة مفتوحة الى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين في ما يلي نصها:

لقد كثر الحديث في الآونة الاخيرة حول تغييرات سيتم اجراؤها في البلاد بمناسبة مجيئكم الى سدة الحكم. بناء على ذلك، ولأنكم قد قلتم في الكلمة الموجهة للمواطنين بتاريخ ١٣ مارس ١٩٩٩ «يهمنا ان نستطلع ما لديكم من آمال وتطلعات لخير البحرين» فانني أبعث لكم هذا الخطاب باسم منظمة حقوق الانسان في البحرين. ويتضمن تسع مطالب اساسية تتعلق بحقوق الانسان في البحرين وتستند جميعا الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية التي وقعت عليها حكومة البحرين او قبلتها بصفتها عضوا في الامم المتحدة، وتستند كذلك الى دستور دولة البحرين. فاذا جاءت التغييرات التي تزمعون القيام بها غير محققة بشكل جدي لهذه المطالب فاننا كعاملين في مجال حقوق الانسان نجد هذه التغييرات لا تعنينا بشيء لانها قد تغطي العيوب الاساسية ولكن لا تعالجها. أما اذا جاءت هذه التغييرات محققة لبعض هذه المطالب دون بعضها الآخر فان ذلك تقدم للأمام ولكن بشكل مبتور، لان البعض لايغني عن الكل. فحقوق الانسان سلسلة مترابطة ومكملة لبعضها البعض. كذلك فان بناء واقع جديد لا يمكن ان يتم بدون معالجة آثار الماضي.

فعلى صعيد علاج آثار الفترة الماضية لا بد من:

١- اطلاق سراح جميع السجناء غير المحكومين وخصوصا القاصرين - أقل من ١٨ سنة - وكذلك اطلاق سراح جميع المحكومين في محاكم أمن الدولة الجائرة، أو اعادة محاكمتهم ضمن الشروط الدولية للمحاكمة العادلة وتحت رقابة منظمات حقوق الانسان.

٢- ضمان حق كل فرد «في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة الى بلده» وفقا للمادة ١٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وضمان ان يتم ذلك بامان وبدون اجراءات او قيود تنتهك الحقوق الاخرى.

٣- التحقيق المحايد والعلني في جميع قضايا القتل والتعذيب المتهم فيها اجهزة الأمن، والبدء فورا باجراء محاكمات عادلة لجميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان ورفع الحصانة عنهم.

٤- اقامة آلية واضحة وفعالة للتظلم ضد انتهاكات حقوق الانسان، وتعويض جميع المتضررين نتيجة للقوانين المجحفة أو الممارسات الخاطئة.

أما على صعيد التاسيس لمرحلة جديدة فلا بد من:

١- اطلاق الحريات العامة سواء فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، أو الاشتراك في الاجتماعات السلمية، او تشكيل والانضمام الى الجمعيات والاحزاب والنقابات، اوحرية عمل منظمات حقوق الانسان ولا يمكن ان يتم ذلك بدون اصلاح القوانين التي تقيد هذه الحريات مثل قانون العقوبات وقانون الجمعيات وقانون المطبوعات.

٢- وضع حد للتعذيب و الاعتقال والنفي التعسفيين والمحاكمات غير العادلة والغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة باعتبارهما من اكثر الاجراءات تعسفا وانتهاكا لمبادئ حقوق الانسان بكل المقاييس، وتنفيذ التزامات وتعهدات حكومة البحرين بهذا الصدد امام الامم المتحدة وفتح المجال للمنظمات الدولية للقيام بدور التقصي والرقابة.

٣- ضمان حق المواطن - رجل كان او امراة - في «المشاركة في ادارة الشؤون العامة لبلده، اما مباشرة واما بواسطة ممثلين يختارون بحرية» و تطبيق مبدأ «لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة» وتنفيذ مبدأ ان «ارادة الشعب هي مناط الحكم، ويجب ان تتجلى هذه الارادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام» وفقا للمادة ٢١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وضمان حاكمية القانون واستقلالية القضاء استقلالا حقيقيا.

٤ - الاخذ باسباب التنمية البشرية والاقتصادية والحفاظ على المال العام وتامين حق كل شخص في الضمان الاجتماعي وفي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية وضمان حقه في العمل ضمن شروط عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة وضمان حقه في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولاسرته، وخاصة على صعيد الماكل والملبس والمسكن وضمان حقه في ما يامن به من الغوائل في حالات البطالة او المرض او العجز او الترمل او الشيخوخة.

٥- ازالة ارضية وآثارالتمييز بين المواطنين امام القانون، وفي التوظيف، وفي الحقوق والواجبات وغير ذلك، سواء كانوا من العائلة الحاكمة اوالسنة اوالشيعة أو المحرومين من الجنسية. فجميع الناس يولدون احرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، هذا ما جاءت به الاديان السماوية وهذا ما نص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي اقر ايضا بان «لكل فرد التمتع بجنسية ما و لا يجوز، تعسفا، حرمان أي شخص من جنسيته».

اننا كمدافعين عن حقوق الانسان نعمل بدافع واحد وهو حبنا واخلاصنا لبلدنا وايماننا بان الخير كل الخير يكمن في ضمان حقوق الانسان وكرامته. وقد تعلمنا من تجاربنا وتجارب زملائنا في البلاد الاخرى ان لا نعول كثيرا على التوقعات و الوعود، و لا تدهشنابعض النتائج الشكلية او المؤقتة او المبتورة، وانما عزمنا ان يكون هذا العمل طويل الامد عميق الاثر، وقوده الحقيقي الهمة والصبر. فاذا - لا سمح الله - ساءت الاوضاع او بقيت على ما هي عليه، فالاولى بنا المواصلة في تحمل المسؤولية، اما اذا تحسنت الامور فان ذلك خير حافز للمواصلة حتى الوصول الى الهدف البعيد المنشود، وهو بلد خال من انتهاكات حقوق الانسان. وقد يكون عملنا خلال السنوات العشر الماضية شاهدا على ذلك، ونحن نعلم بانه لم يكن سوى البداية وخطوة على الطريق الطويل. واننا نتمنى ان نواصل العمل بتعاون أكبر مع كل مخلص لهذا البلد وكل مؤمن بحقوق الانسان وحريته وكرامته. وكما جاء في ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الانسان - فان «من الاساسي ان تتمتع حقوق الانسان بحماية النظام القانوني اذا اريد للبشر الا يضطروا آخر الامر الى اللجوء للتمرد على الطغيان والاضطهاد».

عبدالهادي الخواجة

يوميات البحرين في شهر يونيو ١٩٩٩

بن سلمان آل خليفة على رأس الحكومة الجديدة وهو الموقع الذين احتله منذ اول وزارة في العام ١٩٧١. وفيما عدا تغيير طفيف ادخله على الوزارة في العام ١٩٩٥طال الوزراء من غير العائلة الحاكمة فقد بقي أعضاؤها من الافراد ا لذين يحملون الولاء له شخصيا. ولم يكن توزيع الحقائب الوزارية حسب الكفاءة بل حسب الولاء الشخصي لرئيس الوزراء. وكان هناك أمل بان يكون التغيير الوزاري واسعا لتضم وزراء من جيل الشباب البحريني والاستغناء عن الوزراء المسنين الذين قضى بعضهم في مناصبهم اكثر من ربع قرن، ولكن ذلك لم يحدث. وقرأ المواطنون في ذلك رؤية غير متفائلة ازاء المشروع التغييري الذي طال انتظاره.

● وعلم من جهة اخرى ان الشاب عباس سعيد حسن سبت، ١٩ عاما، يعاني من مرض خطير بعد اعتقاله ثلاث مرات نال خلالها من التعذيب الشيء الكثير، حتى وقع على فراش الموت. واعتقل للمرة الاولى لمدة اسبوع واحد في شهر فبراير ١٩٩٧، وعذب تعذيبا وحشيا امام «اللجنة» حيث أشرف خالد الوزان على تعذيبه آنذاك. وفي المرة الثانيةاعتقل بمركز التعذيب بالخميس حيث تعرض كذلك الى تعذيب شديد. واعتقل للمرة الاخيرة في ١٢ أبريل ١٩٩٨ بمركز التعذيب بالبديع. وقد أشرف على تعذيبه هذه المرة الشيخ علي آل خليفة وفاروق المعاودة. ومن ضمن التعذيب اجباره على الوقوف لمدة ما بين عشرة وخمسة عشر يوما بدون جلوس. وعذب كذلك بالفلقة حيث علق من يديه ورجليه وضرب بوحشية على قدميه وكليتيه. ومنع من الاكل لمدة ثلاثة ايام متواصلة. كما قاموا بتعليقه بالمروحة من قدميه وضرب على رأسه. وكان ينزف دما خلال هذه الوجبات التعذيبية ثم يعالج لتبدأ وجبة اخرى. ومنع كذلك من الصلاة عدة مرات. وبينما كان في السجن بدأ يعاني من مرض خطير فبعثوه الى المستشفى العسكري برفقة الشرطة وذلك في ٢٨ يونية ١٩٩٨ وبقي بالمستشفى خمسة عشر يوما ثم نقل في ١٣ يوليو الى مستشفى السلمانية مع بقاء الشرطة معه، واستمر هناك حتى ٢٢ يوليو قبل رفع المراقبة عنه. ومنذ ذلك الوقت وهو يرقد في المستشفى بالجناح ٤١٢ بالطابق الرابع. وبرغم حالته الصحية المتداعية فقد هدده جهاز المخابرات بالسجن مجددا اذا اخبر احدا عما جرى له.

● وفي جنيف شاركت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين في اجتماعات لجنة حماية الاقليات التي انهت اجتماعاتها يوم امس ولجنة حقوق الطفل. وفي الاولى تمثلت مشاركتها بمداخلة مهمة قالت فيها ان الدولة حولت الشعب الى مجموعة من الاقليات، وأصبحت تتعامل مع الاغلبية كأقلية مستضعفة، وتميز بين المواطنين على أساس اصولهم العرقية، حيث يتعرض ذوو الاصول الايرانية الى مضايقات مستمرة، ويحرمون من بعض الخدمات في المؤسسات الحكومية، وكذلك المواطنون من فئة البدون. كما عمدت السلطة الى سحب جنسيات المواطنين الذين يعيشون في الخارج هربا بجلدهم من جهاز التعذيب. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة البحرينية لم توقع على اتفاقيتين دوليتين حول الجنسية. اما لجنة حقوق الطفل فأكدت ان البحرين من بين أكثر الدول تخلفا عن تقديم التقارير، وانها لم تقدم اي تقرير منذ ان وقعت على الاتفاقية في العام ١٩٩٤. وعلق احد الخبراء العاملين بلجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة بقوله ان تهميش الاقلية يندرج تحت بند الحقوق المدنية، وبالتالي فسوف يناقش كذلك. واكد مصدر مطلع بالامم المتحدة ان مجموعة عمل تابعة للامم ا لمتحدة سوف تقوم بزيارة كاملة للبحرين في اكتوبر المقبل، ومعها السيد جوانيت، المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي، ولن تكون هناك زيارة تمهيدية كما كان متوقعا من قبل. وربما يفسر هذا التطور السرعة التي تتم بها محاكمة مجموعات بحرينية معتقلة منذ سنوات، وذلك في محاولة يائسة لاثبات ان المعتقلين محاكمون قضائيا وانهم ليسوا معتقلين تعسفيا.

٣ يونيو

● ازداد الوضع توترا في الايام القليلة الماضية في اثر تصاعد اعمال القمع الحكومية مجددا. فقد اعتقل في ٣٠ مايو الماضي الشاب جعفر احمد الصياح، ٢٨ عاما، من منطقة سترة بأسلوب تعسفي عندما كان يمشي في احد شوارع المنطقة. وسبق لهذا الشاب ان اعتقل لمدة ثلاثة اعوام ولم يطلق سراحه الا العام الماضي. كما اعتقلت المواطنة حنان سلمان حيدر، يوم السبت الماضي، وافرج عنها في اليوم نفسه بعد تعذيب نفسي شديد. وجرى التحقيق معها بمركز التعذيب بالعدلية. كما علم ان الشاب حسين عبد الكريم عبد الله، من منطقة البلاد القديم يرزح منذ فترة في زنزانة انفرادية ويتعرض لتعذيب مستمر بسجن جو. وكانت محكمة امن الدولة السيئة الصيت قد أصدرت حكما بسجنه اربع سنوات، ويفترض انه تجاوز فترة التعذيب التي تستمر ما بين الاعتقال وصدور الحكم، ثم تتوقف. كما علم ايضا ان الشيخ جاسم الخياط مضرب عن الطعام بسبب سوء المعاملة في مركز التعذيب بالقلعة. وكان قد نقل الشهر الماضي مع ١١ شخصا آخرين من سجن جو الى سجن القلعة. وعلم كذلك ان سلطات التعذيب بسجن جو مستمرون في انتهاك كرامات السجناء وذلك باجبارهم على خلع كل ملابسهم قبيل الزيارة العائلية لكل منهم، وان الكثيرين منهم اصبحوا يرفضون هذه الزيارات المشروطة بخلع الملابس.

● ومن جهة اخرى عادت دوريات شرطة الشغب الاجنبية الى الشوارع في الايام القليلة الماضية، وقامت بتفتيش المواطنين بشكل دقيق قبل يومين واقامت نقاط التفتيش في مناطق عديدة. جاء ذلك بعد ان استعاد رئيس الوزراء صلاحية الاستمرار في نمط التعامل القديم مع ابناء البحرين، وهو التعامل الذي اتسم بالانتهاك الكامل لحقوق الانسان.

● وعلى صعيد آخر كتبت صحيفة «الايام» ان وزارة العمل سوف تتشدد في تطبيق القوانين التعسفية التي صدرت العام الماضي، وانها سوف تفرض على النوادي والصناديق الخيرية والجمعيات الاجتماعية الحصول على اجازة من جهاز التعذيب قبل قيامها باي نشاط، وان عليها الحصول على اجازة كذلك لاستعمال مكبرات الصوت. جاء ذلك ليؤكد اعادة تفعيل القوانين التعسفية في البلاد واستعادة اجهزة القمع صلاحياتها التي كان يتوقع ان تخضع للقانون في عهد الامير الجديد.

● ومن كوبنهاجن وجهت منظمة حقوق الانسان في البحرين رسالة مفتوحة الى الامير طرحت فيها عددا من المطالب. فقد طالبت المنظمة باطلاق سراح جميع السجناء المحكومين وغير المحكومين، او اعادة محاكمة المحكومين منهم امام محاكم عادلة تحت رقابة منظمات حقوق الانسان، وضمان حق الافراد في مغادرة البلاد او العودة اليها طبقا للقوانين الدولية، الانسان. وعلى صعيد التأسيس لمرحلة جديدة قالت المنظمة انه لا بد من: اطلاق الحريات العامة بكل اشكالها، وقف انتهاكات حقوق الانسان بما فيها التعذيب والاعتقال التعسفي والمحاكمات غير العادلة والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة، السماح بالمشاركة السياسية، التنمية البشرية والحفاظ على المال العام، ازالة ارضية التمييز بين المواطنين امام القانون وآثاره، وكذلك التمييز في التوظيف وفي الحقوق والواجبات وغير ذلك.

● وفي المنامة عبر دبلوماسيون غربيون عن قلقهم من ان يكون رئيس الوزراء قد حسم معركة «التغيير» التي تحدث الامير عنه مرارا، وذلك باتجاه الابقاء على الوضع القائم وعدم تنفيذ الوعود. وقال هؤلاء انه من خلال احاديثهم مع المسؤولين اتضح ان خيار التغيير غير وارد في الوقت الحاضر، وان الامير لن يطرح شيئا يزعج عمه في المرحلة الحالية. واشاروا الى انه حتى على صعيد الافراجات فانها لن تتم بشكل جماعي، كما يتصور البعض، بل بشكلها المعتاد. واستدلوا على ذلك بالتغييرالوزاري الهزيل الذي أعلن عنه قبل يومين والذي لا يستحق ان يسمى تغييرا وزاريا بل استبدال وزيرين بثلاثة آخرين من بينهم وزير من العائلة الحاكمة. كما قرأوا من خطاب رئيس الوزراء الذي القاه بعد تشكيل الحكومة بانه ما يزال يفكر بعقلية تصفوية ترفض الاصلاح وتستعمل سياسة العصا الغليظة، وتتحدث باستمرار بلغة الوعد والوعيد لابناء البحرين. وعبر هؤلاء عن قلقهم من ان تتحول الآمال التي دفع اليها غياب الامير السابق عن الساحة الى حالة من اليأس في نفوس المواطنين. وقارنوا بين سخونة الساحة السياسية في الكويت بانتظار موعد الانتخابات البرلمانية بعد شهر واحد، وكذلك الوضع في قطر حيث يترقب المواطنون قرارا اميريا ببدء العد التنازلي للانتخابات البرلمانية، وبين الوضع في البحرين الذين لا تتوفر فيه معالم الحركة الايجابية باتجاه الاستقرار وتكريس الحريات العامة.

٧ يونيو

● رحبت المعارضة البحرينية بالاعلان الاميري يوم امس عن اطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين. وتمنت ان تكون تلك الخطوة بداية لخطوات اخرى تؤدي الى اعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ قرابة ربع قرن. وقالت حركة احرار البحرين في بيان مقتضب لها صدر يوم امس: «ان المعارضة ترحب باي خطوة تساهم في احداث الانفراج السياسي. والافراج عن اقل من ربع السجناء السياسيين خطوة ايجابية نأمل ان تتبعها خطوات اكثر جدية لمعالجة جذور الازمة بدلا من التركيز على أعراضها فقط. وينتظر ابناء البحرين البدء بتنفيذ مسروع اصلاحي – كما وعد بذلك امير البلاد في اكثر من تصريح – يشمل اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين بدون قيد أو شرط». وكان الامير قد أصدر «عفوا» عن ٣٢١ من الموقوفين و٤١ من المحكومين. واعلن رئيس الوزراء هذا القرار امام اجتماع مجلس الوزراء، كما اعلنه وزير الاعلام لاحقا. ولم يوضح القرار اسماء المشمولين بهذا القرار، كما لم يذكر ما اذا كان من اطلق سراحهم في الاسابيع الاخيرة من بينهم. وتجذر الاشارة الى ان هناك اكثر من ١٥٠٠ سجين سياسي معتقلين بأسلوب تعسفي، بعضهم محكوم باحكام ظالمة امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت والبعض الآخر موقوف بسبب افكاره السياسية. وفي مقدمة هؤلاء الشيخ عبد الاميرالجمري وعدد آخر من الشخصيات الوطنية المرموقة. وليس من المتوقع ان يكون هؤلاء ممن يشملهم القرار الاميري.

● وقد حظيت خطوة الامير باهتمام اعلامي نظرا لما تنطوي عليه من أبعاد ترتبط بالوضع السياسي الداخلي الذي بقي متوترا طوال السنوات الماضية. وأجرى القسم العربي بهيئة الاذاعة البريطانية مقابلة مع الدكتور منصور الجمري، الناطق باسم حركة احرار البحرين، اكد فيها ترحيب الحركة بهذه الخطو وأملها بالبدء في تنفيذ اصلاحات سياسية تؤدي الى اعادة العمل بالدستور. كما بثت محطة «الجزيرة» القطرية مقابلة اخرى معه اكد فيها هذا المعنى. ورأى مراقبون ان هذه الخطوة سوف تكون انعطافا نحو الافضل اذا كانت جزءا من مشروع اصلاحي اشمل. ولاحظ حقوقيون ان الموقوفين الذين يشملهم القرار الاميري هم معتقلون بشكل تعسفي وان القرار الاميري جاء للتكفير عن خطيئة جهاز التعذيب الذي يديره ايان هندرسون، واعربوا عن اعتقادهم بضرورة الاسراع في اتخاذ خطوات على صعيد الاصلاح السياسي خصوصا ان الاوضاع الهادئة في البلاد تسمح بذلك الآن. كما لمحوا الى ضرورة كبح جماح جهاز التعذيب والقوى الخفية التي تبذل جهودها لمنع اي اصلاح سياسي في بلد عانى من مآسي التوتر السياسي وغياب الحريات.

● ومن جهة اخرى علم ان بعض الشخصيات المرموقة المعتقلة حرموا من الزيارات العائلية الاسبوع الماضي في اثر احتجاجهم على استمرار اعتقالهم التعسفي. ومن بين هؤلاء الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع. ويتعرض هؤلاء لضغوط نفسية هائلة لاجبارهم على طلب العفو لاطلاق سراحهم، ولكنهم يرفضون ذلك باباء وشموخ. وبسبب هذا الموقف فقد نقلوا مرارا الى صندوق خشبي معزول يقف وسط المعسكر الصحراوي في جو، حيث تصل درجة الحرارة هناك الى قرابة الخمسين مئوية. وطالبت منظمات حقوقية دولية بالافراج عن هؤلاء بعد ان قضوا اكثر من ثلاثة اعوام في الاعتقال التعسفي بدون تهمة او محاكمة.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» هذا اليوم مقالا للمعارض البحريني الاستاذ عبد الرحمن النعيمي وذلك تعليقا على الوزارة الجديدة في البلاد. وجاء في المقال ان التشكيلة الوزارية قد خيبت الآمال خصوصا ان وزارة الداخلية المسؤولة عن المآسي التي حلت بالبلاد على مدى ربع قرن لم يحصل فيها أي تغيير. وقال الكاتب ان الصراع بين العمال ووزارة العمل حول الحريات النقابية ووضعية اتحاد عمال البحرين «سوف يشهد في مؤتمر العمل الدولية في جنيف في هذا الشهر تصعيدا ملموسا من خلال الشكاوى ضد حكومة البحرين التي تقدم بها اتحاد النقابات العالمي والاتحاد الحر للنقابات ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب». واعتبر الكاتب ان اعادة تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الوزارة الجديدة ادى الى «خيبة الامل الشعبية». واضاف: «باتب قضية حقوق الانسان والانتهاكات الفظة التي يمارسها جهاز الامن بقيادة اللواء ايان هندرسون المستشار الامني لرئيس الوزراء حالياً، مطروحة في كافة المحافل العربية والدولية، وكان آخرها اجتماعات لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف في شهري مارس وابريل الماضيين». وانتهى الاستاذ النعيمي الى القول: «نأمل ان يقدم الامير على خطوات

يوميات البحرين في شهر يونيو ١٩٩٩

انفراجية تكون مقدمتها اطلاق سراح كافة المعتقلين والسجناء السياسيين خاصة ان الغالبية منهم قد أمضوا فترات اكثر مما حددها قانون امن الدولة، وأمضوا اكثر من سنوات الحكم عليهم... والسماح لجميع المبعدين في الخارج بالعودة الى البحرين بدون قيد أو شرط تطبيقا لدستور دولة البحرين الذي يحرم ابعاد المواطن او حرمانه من العودة الى بلده». وتمنى الكاتب ان يتم اعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني.

٩ يونيو

● تباينت ردود الفعل الشعبية على القرار الحكومي باطلاق سراح بعض المعتقلين ما بين الشعور بالاحباط والامل المشوب بحذر شديد، فيما سعى الاعلام المحلي لاظهار تلك البادرة بشكل يتناقض مع الهدف منها، خصوصا مع استمرار التعاطي مع القضية السياسية في الاطار الامني فقط. وكانت المعارضة قد رحبت بالقرار وطالبت باطلاق سراح بقية المعتقلين في اطار مصالحة وطنية شاملة وليس كمبادرة منفردة عن بقية المطالب العادلة. وتصاعدت مشاعر الغضب الشعبي في اليومين الماضيين بسبب اللغة العدوانية التي اتسمت بها أساليب نشر اخبار تلك المبادرة ووصف المواطنين بنعوت غير لائقة. كما ابدى حقوقيون دوليون رفضهم لتجريم من شملهم القرار بدون محاكمة. فقد اتهموا بارتكاب اعمال اجرامية في الوقت الذي لم يحظوا فيه بمحاكمة ولم توجه لهم اية تهمة. ويرفض بعض الاعلاميين والمسؤولين في جهاز التعذيب الالتزام بالقاعدة الانسانية العريضة «كل متهم بريء حتى تثبت ادانته». وما دام هؤلاء الاطفال والشباب لم توجه اليهم اية تهمة ولم يحاكموا، فانهم، في منطق القانون الدولي، وحسب دستور البلاد، ابرياء لا يجوز الاعتداء عليهم في الاعلام المحلي.

● ولاحظ المراقبون ان بعض الجهات الاعلامية شنت حملة عنيفة على قناة «الجزيرة» القطرية لانها سمحت للدكتور منصور الجمري، الناطق باسم حركة احرار البحرين، بابداء وجهة النظر الشعبية حول القرار الحكومي، ووصفته بنعوت لا تليق بأي مواطن من ابناء البحرين. وقال بعضهم ان معارضة النظام لا تخرج من يمارسها الى حيز العداء للوطن، وان دستور البلاد يسمح بالمعارضة ولا يعتبر من يقوم بها مجرما. كما لاحظوا المستوى الهابط من الممارسة الاعلامية عندما حاولت الصحافة المحلية افراغ المبادرة الاميرية من محتواها باستغلالها لشن الهجوم على ابناء البحرين. ولم تكن «الجزيرة» وحدها التي نقلت وجهات نظر المعارضة، بل ان وكالتي انباء رويتر والفرنسية نقلتا ذلك وعرضتا هذا التطور في اطار النضال الوطني من اجل الحرية واعادة العمل بدستور البلاد.

● وفي هذا الاطار أصدرت منظمة العفو الدولية يوم امس بيانا طالبت فيه باطلاق سراح المعتقلين السياسيين جميعا. وجاء في البيان ما يلي: «البحرين: منظمة العفو الدولية ترحب باطلاق سراح السجناء السياسيين. كتبت منظمة العفو الدولية هذا اليوم رسالة الى امير البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة رحبت فيها بالامر الذي صدر قبل بضعة ايام باطلاق سراح ٣٢٠ معتقلا وسجينا سياسيا، والسماح لاثني عشر مواطنا بالعودة الى البلاد. وقالت المنظمة : «ان هذه خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح وهناك حاجة للمزيد من الخطوات لتحسين اوضاع حقوق الانسان في البلاد». وطالبت المنظمة بتفصيلات حول جميع الذين أفرج عنهم ومنها هوياتهم، وتاريخ اعتقالهم، واسباب الاعتقال، والتهم التي وجهت اليهم ومكان احتجازهم والاحكام التي صدرت بحق اي منهم. وهناك عدد من الاشخاص الذين ما يزالون محتجزين لا لشيء الا لمعارضتهم السلمية للحكومة. ان اعتقال مثل هؤلاء الاشخاص يجب ان ينتهي. وما يزال هناك عدد من المعتقلين اداريا لمدد طويلة بدون تهمة او محاكمة. وهؤلاء يجب اما ان توجه لهم تهم جنائية واضحة ويحاكموا على ضوئها او يطلق سراحهم» على حد قول المنظمة. وحثت منظمة العفو الدولية حكومة البحرين الجديدة كذلك على انهاء ممارسة الابعاد القسري للمواطنين». واهتم ناشطون حقوقيون بالموضوع وطالبوا بالمزيد من التفصيلات للتأكد من عدم تلاعب جهاز التعذيب بالقرار الاميري.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «العرب» اليومية التي تصدر في لندن الاسبوع الماضي مقالا للاستاذ هاني الريس بعنوان: «رسالة مفتوحة من «مواطن» الى امير البحرين: الديمقراطية طريقك لا التمسك بإرث الماضي». ومما جاء في الرسالة ما يلي: «ان البحرين بقيادتكم سوف تنهي سنوات كانت مؤلمة في السابق، وهي في سبيلها لان تصبح بلدا ديمقراطيا بمعنى وجود دستور وبرلمان ومنظمات مجتمع مدني وقضاء مستقل... وبالطبع فانكم اليوم مطالبون بتحمل مسؤولياتكم الوطنية التي أقرها دستور البحرين، وصادق عليها المجلس الوطني المنتخب، وقيادة البلاد الى شاطيء الامان من دون ان تعترض ذلك اية اكراهات او عوائق بسيطة لا مبررلها. وذلك ايضا من أجل تأكيد مصداقية اقوالكم وتصريحاتكم بالنسبة لقضايا التغيير، وما يريده الناس هو الافعال وليس الاقوال والتصريحات. ان التفاتة ملموسة من جانبكم تجاه الاوضاع التي تواجهها البحرين يمكن ان تنهي اسباب الازمة السياسية والاجتماعية الراهنة، ومن دون ذلك لا يمكن الحديث عن الامن والاستقرار حيث تدور الاوضاع في حلقة مفرغة لا يمكن معالجتها الا بالحلول السليمة».

١٠ يونيو

● في تطور خطير يعكس توجها لالغاء ما قيل عن وجود توجه جديد للاصلاح في البلاد، رفعت حكومة البحرين شكوى رسمية لدى مجلس التعاون الخليجي ضد قناة «الجزيرة» القطرية بسبب بثها تصريحا لاحد رموز المعارضة في الخارج. وكان الدكتور منصور الجمري، الناطق باسم حركة احرار البحرين، قد صرح يوم الاحد الماضي للمحطة باسم الحركة مرحبا باطلاق سراح بعض السجناء السياسيين. وكانت اذاعات ووكالات دولية اخرى قد نشرت تصريحات مماثلة. ولكن حكومة البحرين انزعجت كثيرا من نشر تصريحات لشخص ينتمي للمعارضة، واعتبرت ذلك «تخريبا» و «تحريضا» من قبل قناة «الجزيرة». وقدمت الشكوى الى السيد جميل الحجيلان، الامين العام لمجلس التعاون الخليجي يوما امس خلال زيارته المنامة. وطالبته الحكومة بمناقشة هذه «الازمة الخطيرة جدا» امام الاجتماع المقبل لوزراء الاعلام بدول المجلس . وتسعى قوى التعذيب والقمع التابعة لرئيس الوزراء لافشال مساعي الامير لادخال بعض الاصلاحات السياسية، وابقاء الوضع السياسي

الذي يلغي اي امل بوجود نية حقيقية للاصلاح الذي يسمح بالرأي الآخر. فالحرية – في المفهوم الاصلاحي – ان تسمح للمعارضة بالتعبير عن نفسها، وليست السماح للمحسوبين على النظام فقط بالتعبير عن آرائهم.

● وفي عددها الصادر هذا اليوم تطرقت صحيفة «ميدل ايست ميرور» عن «دخول البحرين حرب الكلمات في الخليج»، وتساءلت عن مغزى الهجوم المفاجيء التي شنته صحيفتا «الايام» و «اخبار الخليج» يوم امس على دولة قطر بعد بث تصريحات الدكتور الجمري عبر قناة «الجزيرة». وربطت بين ذلك وبين حرب الكلمات التي اندلعت في الايام القليلة الماضية بين دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بسبب تطور علاقات الاخيرة مع ايران.

وثمة تطور خطير آخر له دلالاته المرتبطة بالوضع الراهن. فقد تدخلت وزارة الداخلية فجأة وألغت ندوة كان يفترض عقدها مساء امس بنادي العروبة، وكان مقررا ان تتحدث فيها الدكتورة سبيكة النجار حول «المرأة والمشاركة السياسية». فقد اتصل محمد البنعلي، الموظف بمكتب وزير الداخلية بادارة النادي واخبرهم بضرورة الغاء الندوة والا تعرض اعضاء ادارة النادي للاعتقال. وكان النادي قد حصل في وقت سابق على اجازة من المجلس الاعلى للشباب والرياضة بعقد الندوة. واحدث الغاء الندوة حالة من اللغط في الاوساط المثقفة، وتساؤلات عن حقيقة «الاصلاحات» التي كثر الحديث عنها.

● ومن جهة اخرى بثت هيئة الاذاعة البريطانية يوم امس تقريرا مفصلا حول بيان منظمة العفو الدولية الذي صدر بشأن القرار الاميري باطلاق عدد من المعتقلين. واجرت الاذاعة مقابلة مع السيد كمال السماري، المتحدث باسم المنظمة حيث اكد ارسال رسالة الى الامير للمطالبة بتفصيلات حول المشمولين بالقرار الاميري مثل هويتهم وتاريخ القاء القبض عليهم واسباب الحبس، وما هي التهم التي وجهت اليهم، ومكان احتجازهم، والاحكام التي صدرت

عندما تقفر الطريق

لا اعرف ان كنت اعيش حالة من الحلم ام اليقظة، لكنني كنت اشعر بما يجري حولي. فقد وقفت ذات يوم على الطريق، فلم أرد الا رائحا وآيبا، وكلهم يحمل همومه بين عطفيه، ففرحت لذلك كثيرا، فلست الوحيد الذي احمل همي وأطوف به في الطرقات. وقررت في نفسي ان اشاطر الآخرين همومهم واحمالهم، فكان الجميع يشعر بالوحدة والقوة. كانت ثمة اسراب من السباع والضباع، تهم بالانقضاض على جمعنا المتماسك، ولكنها كانت تحجم عن ذلك. فصوت الحديث كان فوق كل شيء، وهتاف الرائح والغادي يملأ الفضاء، ومشاعر القوة تملأ النفوس. كانت الوحوش الكاسرة تخطف بين الحين والآخر واحدا من المخلوقات التي تحيط بنا، فكان جميع اهل الركب ينبري دفاعا باستبسال منقطع النظير. لقد كان الاحساس بالخطر يدفعنا جميعا لمنع المعتدين واللصوص وخفافيش الليل من الاقتراب من القافلة. شعور بالوحدة والقوة والتماسك، وصمود بوجه العدوان والتحدي، وتطلع الى صباح مشرق يضيء الفيافي فنتملس طريقنا نحو الفردوس المفقود. ربما كان يبدو بعيدا ولكن هممنا الكبيرة لم تمنعنا من التقدم وتحقيق مواطيء اقدام راسخة في تلك الصحراء القاحلة.

وقفت يوما آخر على قارعة الطريق، وقد قلّ سالكوه، فافتقدت الرائح والغادي، ولم يكن هناك من همس سوى ما تجود به الريح في أطلال تكاد تهبط على رؤوس من فيها. ثمة قبّرات تتناغم ما بينها، وتتشاكى همومها، وصياد يختفي وراء الأكمات لينقض عليها. اين الآدميون الذين كانوا يقطعون الطريق جيئة وذهابا، ويتسامرون ويتحادثون؟ سد مأرب ما يزال بخير حسب علمي، ومياهه ما تزال تسقي الزرع وتروي الظماى. وقافلة عمرو ما تزال تأتي بالشعير والحنطة من الشام، فما الذي يمنع الناس من الخروج؟ قرون تمر والقافلة تسير، لكن بعض أهلها يسقطون هنا وهناك على قارعة الطريق. ما أوحش الوحدة في صحراء مجدبة، وما أطول الطريق الى الشام. هموم كثيرة تمنعني من التفكير السوي، لكن ذهني متوقد لما يجري من حولي. وعيناي اللتان تحملقان في الوادي لا تصدقان ما ترى. فها هي الضباع قد تكرشت من لحوم الآدميين، والذئاب تسيل دماء البشر من انيابها، هل أستطيع ان أعيش في مملكة الحيوانات وحيدا؟

فتحت ذهني للأمر فرأيت نفسي عاجزا عن وعي الحقيقة. لكن امرا واحدا كان واضحا امامي: فالناس غير الناس، ومن أعرفه منهم أصبح غريبا عليّ يتحاشاني ويلوم عينيه على مشاهدتي. في الطريق الطويل الذي سلكناه سقط الكثيرون، وفعلت الطبيعة فعلها في البشر، وفرض الامر الواقع نفسه على الناس. وحدي انا واقف هنا انتظر ما يسفر عنه الصباح. اما الآخرون فقد قرروا الصمت. وحتى من أراه منهم قريبا يرفض الكلام. وحيدا أقف وأمامي خطوط متعرجة رسمتها الريح على وجه الصحراء، لكنني واثق من موطيء قدمي. فانا هنا صامد منذ سنين، وساظل كذلك الى ما شاء الله. ليس مهما ان اعيش على الفتات، ولا يضيرني ان اكون وحيدا، فما دام ضميري حيا وشعوري فياضا فليس هناك ما أخشاه. وما عسى ان يفعله عبيد الدنيا بي؟ فحياتي بيد ربي ورزقي عليه، وقلبي لا يهوى غير الحبيب الذي عشقته منذ نعومة اظفاري، وليس أمامي سوى خيارات محدودة، فاما العيش بكرامة او الرحيل عن هذا المكان بهامة شامخة. ما بيني وبين الاحرار عهد قديم خطته دماؤهم فاصبح لي علامة على الطريق الطويل نحو الحرية. وحشة الطريق لا توحشني، والغربة عن الاهل والوطن زادتني وعيا وتمسكا بانسانيتي، وايماني بربي ثبّت أقدامي حتى تكسرت الاشواك تحتها. ساظل صامدا برغم وحشة الطريق وقلة سالكيه، لانه الطريق المؤدي الى الحرية، والحرية هي محرابي للعبادة الحقة. ساظل كذلك حتى القى الله لان عبادة الاحرار تحيي القلوب وتكسر الاغلال وتقضي على الاصنام. ايها الابراهيمي لا تخش نار الطاغية فما عند الله خير وأبقى، وستفيء القلوب والعقول وستتقي بردك في موقعر صديق عند ملك مقتدر

يوميات البحرين في شهر يونيو ١٩٩٩

بحقهم. وقال السماري: «ان الامور لا تتعلق فقط بهؤلاء المعتقلين بدون تهمة او محاكمة، وكذلك قضايا النفي القسري او عدم السماح للمواطنين البحرينيين بالعودة». واضاف قوله: «لدينا مزاعم بشأن التعذيب ولدينا كذلك حالات وفاة داخل السجون البحرينية مثل حالة نوح خليل عبد الله آل نوح الذي مات بعد يومين من اعتقاله، وسلمت جثته الى ذويه وكانت علامات الضرب ظاهرة على جسده».

● وعلم من مصدر موثوق ان المواطن الحاج عبد الله فخرو، ٧٠ عاما، نقل الى وحدة العناية القصوى بمستشفى السلمانية بعد تدهور صحته داخل زنزانته. ولم يعرف بعد ما اذا كان هذا التدهور الصحي ناجما عن التعذيب. وقد دخل هذا المواطن السجن مرارا بسبب ممارسته حقه الطبيعي في التعبير عن الرأي، ولم توجه له تهمة ولم يحاكم قط. وتحمل المعارضة سلطات التعذيب المسؤولية الكاملة عن صحة هذا المواطن وسلامته، وتطالب باطلاق سراحه فورا.

١١ يونيو

● ناشدت المعارضة البحرينية الحكومة التصديق على «الاتفاقية الدولية لمنع توظيف واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة» التي صدرت عن الامم المتحدة في ٤ ديسمبر ١٩٨٩. وكانت دولة قطر قد صدقت على المعاهدة الدولية يوم امس الاول (٩ يونيو ١٩٩٩)، بينما صدقت المملكة العربية السعودية عليها في وقت سابق. وناشد المقرر الخاص المعني بالمرتزقة التابع للامم المتحدة دول العالم للتصديق على المعاهدة في اسرع وقت ممكن لانهاء هذه الممارسة المشينة، والتي ترجع الى عهود الظلام والتخلف. وقال المقرر الخاص ان التأخر في التصديق على هذه المعاهدة ادى الى تنامي ظاهرة استخدام المرتزقة من قبل انظمة ديكتاتورية لقمع شعوبها. وتنص هذه الاتفاقية التي تبنتها الجمعية العمومية التابعة للامم المتحدة آنذاك على منع توظيف المرتزقة الاجانب واعتبار ذلك «مخالفات» تدفع الى القلق الشديد، وان يقدم المرتزقة الى القضاءاو يتم تسليمهم ومعاقبتهم. كما تنص على ضرورة امتناع الدول الموقعة عليها عن توظيف المرتزقة او تمويلهم او توظيفهم، ومنع تلك الممارسات بشكل كامل. وتجدر الاشارة الى ان هناك اعدادا كبيرة من المرتزقة الاجانب العاملين في قوات الشغب والامن والدفاع في البحرين. وقد ارتكب هؤلاء جرائم خطيرة بحق ابناء البحرين في السنوات الاخيرة، وسقط عدد من الشهداء على ايديهم. وترفض الحكومة تقديم اي من هؤلاء الى محاكمة عادلة، كما تصر على عدم توظيف ابناء البلاد في الاجهزة المذكورة وتفضل الاعتماد على المرتزقة للقيام بأعمال القمع والاعتداء على الكرامات وحقوق الانسان.

● ومن جهة اخرى تأكد ان فريق العمل التابع للجنة الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة سوف يقوم بزيارة عمل الى البحرين في ٢٠ اكتوبر المقبل برئاسة القاضي الفرنسي الكبير لويس جوانيت. وسوف يبحث مع الحكومة البحرينية قضايا انتهاك حقوق الانسان في البلاد. وهي الزيارة الاولى من نوعها الى البلاد. وسوف يكون ٥ سبتمبر المقبل الموعد الاخير لتقديم الشكاوى لفريق العمل المذكور. ويتضمن جدول عمل الفريق الذي سوف يزور البحرين النظر في كل الشكاوى المقدمة اليه من ضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب. وكما توقعت المعارضة، فقد أطلقت الحكومة عددا من الموقوفين والسجناء في الايام القليلة الماضية استعدادا للزيارة الدولية المذكورة. ولا يستبعد قيام الحكومة في الاسابيع المقبلة باطلاق سراح عدد اكبر من المعتقلين ضمن سياستها التي تهدف لتضليل فريق العمل الدولي ازاء الوضع المتداعي في مجال حقوق الانسان وذلك باطلاق سراح اكبر عدد ممكن قبل وصول الوفد. واشارت تقارير موثقة الى ان الافراجات الاخيرة مرتبطة بهذه الحقيقة ولا تعكس تغييرا حقيقيا في الموقف السياسي الحكومي. وما يزال ابناء البحرين ينتظرون من الامير الجديد ان يعبر عن حسن نواياه تجاههم باطلاق سراح المعتقلين السياسيين جميعا واعادة العمل بدستور البلاد والسماح غير المشروط بعودة المبعدين . وناشد ممثلون عن المعارضة البحرينية المواطنين فهم الافراجات الاخيرة في هذا الاطار، وعدم الانخداع بالتضليل الاعلامي الذي يمارس بشكل يومي في الصحافة المحلية. وتشعر المعارضة بالانزعاج الشديد بسبب محاولة بعض الاعلاميين افراغ القرار الاميري بالافراج عن المعتقلين من محتواه الوطني وجعله قضية صدقة وعطف غير مرتبط بمشروع للمصالحة الوطنية.

● وعلى صعيد آخر قدمت لجنة الدفاع عن الديمقراطية في الجزيرة العربية رسالة الى وزارة الخارجية الفرنسية في ٧ يونيو الجاري وناشدتها فيها الالتزام بموقف اخلاقي وعدم غض النظر عن انتهاك حقوق الانسان في البحرين. كما سلمت اللجنة مذكرة اخرى الى الحزب الاشتراكي لتذكيرهم بمسؤوليتهم الأخلاقية ازاء حقوق الانسان. كما طالبت الحكومة باتخاذ موقف فاعل من انتهاك ابسط حقوق الانسان في البحرين. وتعتبر هذه المبادرة من مواطنين فرنسيين اصدقاء لشعب البحرين تطورا مهما في ذلك البلد الذي بدأ يلعب دورا بارزا في شؤون المنطقة.

● وعلى الصعيد الداخلي استمرت التعليقات اليومية على الوضع الداخلي، وامتثل اعضاء مجلس الشوري للتوجيه الحكومي، وكتبوا في الصحف المحلية بعض التعليقات وتحدثوا عن رغبتهم في تطوير المجلس وذلك بادخال بعض النساء في عضويته وانتخاب بعض اعضائه. ولم يتطرق هؤلاء الى مواد الدستور التي تنص على ضرورة انتخاب مجلس وطني.

١٤ يونيو

● ساد القلق مجددا من تصاعد ممارسة التعذيب في الايام القليلة الماضية قبيل بدء الزيارات الدولية لغرف التعذيب البحرينية. وساهم في هذا القلق ما نقل عن اصابة اثنين من الشخصيات الشعبية المرموقة داخل السجن باصابات بليغة بسبب التعذيب الوحشي الذي ارتكب بحقهم الاسبوع الماضي. فقد علم ان كلا من الشيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور، المعتقلين بمركز التعذيب بسجن جو اصيبا بجراح إثرالاعتداء عليهما من قبل المعذبين عندما رفضا نزع ملابسهما قبل الزيارة العائلية. وقد رفض الاثنان بإباء الابطال الامتثال لهذه المعاملة غيرالانسانية، ولم يتمكنا من مقابلة عائلتيهما. كما رفضا وضع القيد في أيديهما. وبسبب هذا الموقف البطل انهال القتلة عليهما بالقتل فسالت الدماء منهما، ثم سيقا الى زنزانات انفرادية بالعنبر رقم (٥) بسجن جو، وما يزالان معتقلين فيه حتى الآن. وهناك

وامتثالا لأوامر وزير الداخلية الشخصية، فان على المعتقلين نزع ملابسهم كاملة اذا ارادوا زيارة عائلية، وهو اجراء يرفضه ابناء البحرين جميعا لانه يتنافى مع اخلاقهم وتراثهم ودينهم. ويتعرض المعتقلون للتفتيش اربع مرات في كل زيارة عائلية. الاولى عند الخروج من سجن جو، والثانية عند دخولهم القلعة للقاء اهلهم، والثالثة عند الانتهاء من الزيارة والرابعة عند الرجوع الى سجن جو. وهناك عدد كبير من المعتقلين يرفض الزيارات العائلية بسبب هذه الاجراءات الوحشية.

● وبسبب سوء المعاملة فقد نقل الشيخ الجمري الاسبوع الماضي الى المستشفى العسكري حيث شوهد بصحبة شرطيين وكانت الممرضات يحيينه وهو يمر امامهن. وعلم كذلك ان مزيدا من الزنزانات الانفرادية قد تم بناؤها في الآونة الاخيرة، الامر الذي يؤكد توجه رئيس الوزراء لتكريس سياسات القمع والاضطهاد والتعذيب.

● ومن جهة اخرى يتكرس الشعور بالصدمة يوميا بعد ان اتضح غياب اي برنامج للاصلاح الوطني. وقد تأكد هذا الشعور عندما رفض جهاز التعذيب اعتبار القرار الاميري باطلاق سراح بعض السجناء جزءا من مشروع متكامل للمصالحة الوطنية، مكررا مقولات يرفضها المواطنون، ومفرغا المبادرة الاميرية من محتواها الوطني. كما بدت سوء النوايا الحكومية من الاستمرار في ممارسة التعذيب بحق المواطنين حتى بعد اطلاق سراحهم. وبدا ذلك جليا من خلال نشر «تصريحات» على السنة الاطفال الذين اخلي سبيلهم مؤخرا تتحدث عن ندمهم على مواقفهم الشجاعة. وقد اكدت المصادر القريبة من هؤلاء الاطفال انهم لم يتكلموا بكلمة واحدة من هذا القبيل. ومع اتضاح حقائق جديدة تتعلق بالضغوط الدولية على الحكومة بسبب انتهاكاتها المتواصلة لحقوق الانسان ادرك المواطنون ان ما يحدث ليس الا محاولة من جهاز التعذيب للالتفاف على الموقف الدولي. وبالاضافة الى فريق العمل التابع للامم المتحدة الذي تقرر ان يزور البحرين في ٢٠ اكتوبر المقبل، يتوقع قيام بعض المنظمات الحقوقية الدولية بزيارة البلاد في الاسابيع القليلة المقبلة لفحص اوضاع حقوق الانسان عن كثب. وناشدت المعارضة المواطنين بالاستعداد الكامل لتقديم شهاداتهم حول التعذيب والاعتقال التعسفي وكل وسائل القمع التي استخدمت ضد ابناء البحرين في السنوات الخمس الماضية. واكدت المعارضة اهمية الاستعداد الشعبي للزيارات التي سيحدث بعضها في غضون ايام فقط، قائلة ان الاوان قد حان لاظهار حقيقة ممارسات جهاز التعذيب الى العلن وعدم الاكتراث بتهديدات عادل فليفل او غيره.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» اليومية التي تصدر في لندن في عددها لهذا اليوم مقالا للكاتب البحريني المعروف الاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: (رسالة مبعد منذ ١٩٦٨: لا زال المطلوب من النظام البحريني اكبر بكثير من «مكرمة اميرية»). وجاء في المقال: «باسم كل المبعدين في الخارج نقبل جبين كل من خرج من السجن اوالمعتقل ونشيد بصموده في الفترة السابقة، ونؤكد له بانه كان على حق في المطالبة باعادة الحياة البرلمانية، وعلى حق في المطالبة بمساواة كل المواطنين وعدم التمييز بينهم، وعلى حق في استخدام حقه الدي كفلته كل الاعراف والقوانين في التظاهر السلمي والمطالبة بالحقوق التي أجمع عليها الشعب. وستكون السنوات او الاشهر التي امضاها كل مناضل في المعتقل او السجن وسام شرف لكل من رفض ان يحني رأسه لغير الله، ووسام شرف لكل من قاوم تعذيب الجلادين والمرتزقة، ووسام شرف لك من صبر واعتبر نفسه خادما لهذا الشعب الذي يستحق كل التضحية والفداء». وتطرق المقال الذي وصف بأنه قوي جدا الى معاناة المواطنين ورفض الحكومة البدء في الاصلاحات المطلوبة ومذكرا بوجود اجماع شعبي على التغيير، وانتهى المقال الى القول: «اننا نحلم بالعودة، نحلم بتقبيل ارض البحرين، نحلم بان نقدم ما نملك من خبرة ومعرفة لخدمة شعبنا، ونحلم بان تغلق السجون والمعتقلات السياسية، نحلم بان نرى انتخابات بلدية وانتخابات مجلس وطني، تشارك فيها المرأة، نحلم ببلد يكون الدستور فيه فوق الجميع، ويكون الجميع على قدم المساواة كما بشرنا سمو الامير في لقاءاته الاولى».

١٥ يونيو

● في اثر انتشار خبر الاعتداء الآثم على العالمين الجليلين الشيخ علي عاشور والشيخ حسين الديهي والاستاذ عمران حسين عمران الاسبوع الماضي على ايدي القتلة بمركز التعذيب بالقلعة تصاعد الغضب الشعبي بشكل يهدد بانفجار الوضع مجددا. وعلم ان الشيخ علي عاشور اصيب بجروح بليغة في فمه بسبب الضرب الوحشي الذي تعرض له بعد ان رفض خلع ملابسه. وانتشرت حالة من الاستنكار عندما تأكد خبر تعرية السجناء عندما ينقلون من غرف التعذيب الى سجن القلعة لمقابلة ذويهم. وقد تعرض هؤلاء الاحرار الى معاملة مهينة من قبل السفاحين بسجن القلعة عندما رفضوا نزع ملابسهم. وطبقا لاوامر من «جهات عليا» فقد قام عدد من المعذبين بالاعتداء على هؤلاء المعتقلين وخلعوا ملابسهم بالقوة امام بعضهم البعض. وبسبب هول الموقف وبعده عن الاخلاق والقيم رفع الشيخ عاشور صوته قائلا: «الله اكبر، الله اكبر»، فانهال عليه القتلة وكمموا فمه وأصابوه بالجروح. وقال شهود عيان ان الموقف كان تعبيرا بليغا عن الوضع المتوتر الذي يعيشه ابناء البحرين في صراعهم المتواصل ضد المعذبين.

● وعلم كذلك ان السيد حسين الحايكي (من منطقة المحرق) اعتقل بوحشية في الساعات الاولى من صباح السادس من هذا الشهر بعد الاعتداء الوحشي على منزله. وبعد تعذيب متواصل على مدى يومين متتاليين، اخلي سبيله. وكان السيد الحايكي يؤم المصلين بمسجد الصادق بمنطقة القفول في كل يوم جمعة. كما علم انه بينما كان خمسة من شباب سترة جالسين في سيارتهم قبل أسبوع بمنطقتهم اعترضتهم سيارتان للمرتزقة، وانهال الجلادون الذين كان يقودهم ضابط اردني بالضرب على المواطنين بهراواتهم. وما تزال آثار الضرب واضحة على اجسامهم حتى الآن.

● وعلى صعيد آخر رفضت الحكومة اصدار قائمة باسماء الاشخاص الذين شملهم القرار الاميري الاخير. جاء ذلك في ردود الحكومة على استفسارات تقدمت بها جهات حقوقية تطالب فيها باسماء الاشخاص الذين سوف يفرج عنهم. وكانت لدى هؤلاء المنظمات شكوك بان الحكومة تتلاعب بقضية المعتقلين وتهدف لتضليل المهتمين بحقوق الانسان بحقيقة الموقف. وبعد مرور اكثر من عشرة ايام على صدور القرار الاميري لم تعلن الحكومة سوى

يوميات البحرين في شهر يونيو ١٩٩٩

الحالات الى اربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة، وممن قضوا فترة الحكم بالسجن الصادرة بحقهم من قبل محكمة امن الدولة. وشعر المواطنون بخيبة امل كبيرة عندما اتضح ان رئيس الوزراء استطاع ان يمنع الامير من القيام باية اصلاحات سياسية، وان الامير تراجع بشكل ملحوظ عن وعوده المتكررة بالاصلاح السياسي. ورأى مراقبون ان ملف الازمة السياسية في البحرين سوف يبقى مفتوحا في الوقت الحاضر وان الامور تتفاعل سلبا لتضع البلاد على فوهة بركان آخر. وكانت المعارضة قد نجحت في تهدئة الوضع آملة ان يؤدي ذلك الى اقناع الحكومة باحداث تغيير سياسي في البلاد، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث.

● وزاد من شعور المواطنين بخيبة الامل ان جهاز التعذيب منع العدد القليل من السجناء الذين افرج عنهم من استقبال المهنئين في منازلهم، وهددهم باعادة الاعتقال ان فعلوا ذلك. والهدف من ذلك، حسب ما يبدو، منع وجود حالة جماهيرية ترفع معنويات هؤلاء الابطال الذين قاوموا تعذيب الجلادين. وتأكدت المعارضة كذلك ان جهاز التعذيب هو الذي كتب «الاعتذارات» باسم الاطفال الذين افرج عنهم مؤخرا ونشرها في الصحافة المحلية. واعتبر ناشطون حقوقيون ان ذلك التصرف يعتبر بحد ذته انتهاكا فاضحا لحقوق الانسان. وقال هؤلاء ان حكومة البحرين لا تستطيع التخلي عن الانتهاكات حتى اذا قامت بعمل يبدو ظاهره امرا ايجابيا.

● وعلم من جهة اخرى ان معتقلي سجن الحوض الجاف بعثوا مؤخرا رسالة الى الشيخ الجمري يعربون فيها عن تقديرهم الكبير لصموده، ويعاهدونه على السير في طريق الحق والمطالبة بالحقوق المسلوبة. وجاء في الرسالة ما يلي: «من خلف القضبان نجدد لك الولاء يا أبا جميل، الى الاب الذي ظل بعطفه وحنانه وقيادته على ابنائه، ابناء هذا الشعب الوفي، الى من ضحى وأرخص التضحية في سبيل الله لكي يبقى ابناءه في مأمن حتى ينالوا حقوقهم وكرامتهم. من ابنائك ومن هم في شوق للقائك والعيش في ظلك، من ابنائك المخلصين «سجناء الحوض الجاف» سلام وتحية لقيادتكم الابوية وروحكم العملاقة التي أبت على مدى مايقارب الثلاث سنوات ونصف، ان تقدم ولو الشيء البسيط من التنازل عن حقوق هذا الشعب، وتحية اكبار لرعايتكم الابوية لمصالح هذا الشعب المسلم، فسلام وألف تحية. ما زلنا ايها الاب الحاني على ابنائه المخلصين ماضين على الدرب الذي رسمتموه لنا مهما كلفنا ذلك من بعد عن اهالينا، ومهما كلفنا من تضحيات. فسر راشدا وامض مهديا، ونحن معك على طريق الحق والرسالة، ومعذرة فقد تجف الاقلام يوما ولكن تأكد بأن الدم لن يجف، ومعذرة الى الله واليكم عن التقصير في خدمة الحق والرسالة» ووقعت الرسالة باسم «سجناء الحوض الجاف».

١٦ يونيو

● في تطور خطير جدا اعتقل عدد من النساء في اليومين الماضيين وعذبن تعذيبا شديدا. واطلق سراحهن لاحقا وهن في حالة يرثى لها. ولم يعرف سبب اعتقالهن بالضبط، لكن مصادر قالت ان عددا من زوجات المعتقلين كن يعتزمن لزيارة الامير وتقديم رسالة له تطلب منه اصدار امر بالافراج عنهم. وحسب هذه التقارير فقد منعهن المعذبون من زيارة الامير او تقديم اية رسالة اليه، وقالوا لهن ان اي اتصال مع الامير يجب ان يتم عبر جهاز التعذيب وليس مباشرة. وقد ضربت النساء ضربا مبرحا عندما رفضن التوقيع على تعهد بعدم تقديم اية رسالة الى الامير. ويخشى على هؤلاء النساء من المزيد من الاعتقال والتعذيب اذا اصررن على المطالبة بأزواجهن المعتقلين ظلما وعدوانا وتعسفا.

● وبدلا من اغلاق ملف الازمة وفتح صفحة جديدة جاءت الاعتقالات الاخيرة لتؤكد استمرار عقلية القمع والاستبداد والتعذيب. كما وردت انباء عن قرار الحكومة بتجاهل النداءات والمناشدات الدولية لالغاء محكمة امن الدولة، والبدء مجددا بمحاكمات صورية بشكل سريع. وقال مراقبون ان هذه المحاكمات المستعجلة تهدف لاقناع الجهات الحقوقية الدولية التي ستقوم بزيارات الى البحرين ابتداء من هذا الشهر بان المعتقلين «محكومون» وليسوا موقوفين. ولكن المراقبين يشعرون بان هذه الجهات الحقوقية خبيرة بأساليب الانظمة المستبدة وقدرتها على التلاعب بالحقائق من اجل تحاشي صدور قرارات دولية تدين ممارساتها القمعية. وناشدت المعارضة المواطنين بالتعاون الكامل مع هذه الجهات الدولية وذلك بالكشف عن كافة وسائل التعذيب التي تعرضوا لها والممارسات غير الانسانية التي يتم التعامل بها مع ابناء البحرين. وسوف تكون الاتصالات بين الجهات الدولية وضحايا القمع السلطوي بشكل خاص بدون حضور ممثلين عن الحكومة.

● كما عبر المراقبون عن سخطهم ازاء ممارسات الحكومة بشأن المعتقلين الذين شملهم القرار الاميري الاخير. فبعد مضي اكثر من عشرة ايام ما يزال القسم الاكبرمنهم معتقلين ويتعرضون لمعاملة قاسية بهدف اجبارهم على توقيع تعهدات بعدم القيام باية ممارسة سياسية وعدم المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. وهناك خيبة امل شاملة في البلاد بعد ان تم افراغ المبادرة الاميرية من بعدها الوطني، وبعد ان اتضح عدم رغبة الحكومة في غلق ملف الازمة باعادة العمل بالدستور. وتساءل الكثيرون عن معنى هذا التلكؤ في اطلاق المعتقلين، مشيرين الى ان الحكام الآخرين عندما يصدرون امرا باطلاق معتقلين في مناسبات دينية او وطنية فان الافراجات تحدث فورا ولا تتم على دفعات متباعدة كما يحدث في البحرين.

● وفي لندن صدر التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية، وجاء فيه استعراض عام لانتهاكات حقوق الانسان في البحرين جاء فيه ما يلي: «وردت انباء انه قبض خلال العام على مئات الاشخاص للاشتباه في قيامهم بأنشطة مناهضة للحكومة. وظل رهن الاعتقال بدون تهمة او محاكمة مئات الاشخاص الذين كانوا قد اعتقلوا في سنوات سابقة، وبينهم ثمانية من الزعماء الدينيين والسياسيين ممن اعتقلوا في العام ١٩٩٦ وجميعهم من سجناء الرأي. وصدرت احكام بالسجن فترات متفاوتة ضد ١٦ شخصا اتهموا باشعال حرائق وحيازة منشورات غير قانونية وذلك بعد محاكمات جائرة. واستمر ورود انباء عن التعذيب واساءة المعاملة، وورد ان شخصا واحدا توفي في الحبس عقب تعرضه للتعذيب. وظل حكم الاعدام قائما على ثلاثة اشخاص، ومنع ثلاثة مواطنين بحرينيين على الاقل من العودة الى بلادهم. وجاء في التقرير انه في مارس ١٩٩٧ أصدرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قرارا بحل اللجنة التنفيذية المنتخبة لنقابة المحامين وورد ان حل اللجنة مرتبط بندوات عقدتها النقابة حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية في البحرين. وحول الاعتقالات ورد ان عمليات الاعتقال جرت في

وورد ان من بين المعتقلين عشرات الشبان والشابات بالاضافة الى الاطفال، وقد تعرض بعضهم للضرب قبل ان يطلق سراحه بدون توجيه تهم اليهم.

١٨ يونيو

● بدأت تفصيلات الجريمة التي حدثت خارج القصر الاميري في الرفاع تتضح اكثر. فقد تأكد ان مجموعة من النساء توجهت في يوم السبت الماضي ١٢ يونيو الى قصر الامير بمنطقة الرفاع لمطالبته باصدار امر بالافراج عن ازواجهن وبقية السجناء الذين يرزحون في السجون بسبب آرائهم السياسية. وكان من بين المجموعة السيدات كريمة حسن الموسوي ورملة محمد حسن وليلى خليل دشتي. وعلى مقربة من القصر الاميري اعترضهن رجال الشرطة والمخابرات وقاموا بالاعتداء عليهن بالضرب وأجبروهن على العودة من حيث أتين. وفي اليوم التالي (الاحد) توجهت المجموعة الى مكتب احد المحامين للتشاور معه حول ما اذا كان بالامكان اللجوء الى القضاء للتظلم. وبعد خروجهن تم استدعاء ذلك المحامي وتهديده بعواقب وخيمة ان هو تدخل في القضية. وفي يوم الاثنين الماضي قامت مجموعة اخرى من النساء بالاتصال بمؤسسة «النصر» لاستئجار حافلة (باص) لنقلهن الى قصر الرفاع لمقابلة الامير، الا ان مدير المؤسسة رفض طلبهن خوفا من انتقام جهاز التعذيب. ومع ذلك فقد اعتدت الشرطة والمخابرات على مكاتب هذه المؤسسة عصر ذلك اليوم وقامت باغلاقها وتشميعها بالشمع الاحمر. وتم تشميع بوابة موقف الباصات التابع للمؤسسة. وفي اليوم التالي تم استدعاء المحامي عبد الله هاشم، الذي زارته السيدات لطلب استشارة قانونية، واجبر على التوقيع على تعهد بالحضور للمركز في اليوم التالي بدون ذكر الاسباب.

● واعتقلت يوم الثلاثاء الماضي (١٥ يونيو) السيدة ليلى خليل دشتي في الساعة السابعة مساء وذلك بعد زيارتها احد المحامين. وخلال التحقيق معها ومع بقية النساء تعرضن لتعذيب رهيب، وهددن بوحشية. وقال المحققون لهن ان الامير لا يتدخل في الشؤون السياسية على الاطلاق، وان تلك الامور من اختصاص رئيس الوزراء واضافوا ان الامير قد يساعد عائلة فقيرة بشيء من المال او بتذكرة للسفر الى العلاج في الخارج او اي شأن اجتماعي آخر. وقالوا ان رئيس الوزراء يمنع منعا باتا تقديم اية رسالة او عريضة الى الامير حول اي شأن سياسي.

● وقد جاء ذلك العدوان الشنيع على المواطنات البحرينيات في الوقت الذي أصدر رئيس الوزراء اوامره لوسائل الاعلام المحلية بالتطرق لموضوع المرأة ودورها في المجتمع البحريني، وذلك للتهيئة لتعيين بعض النساء المحسوبات على رئيس الوزراء لعضوية مجلس الشورى. وقرأ الحقوقيون المختصون باوضاع البحرين في هذا التناقض الفاضح بين التصريحات والممارسة تأكيدا على نجاح الانقلاب الذي قام به رئيس الوزراء ضد الامير وما تحدث عنه من اصلاحات في الايام الاولى بعد وفاة والده. ورأى الكثيرون في نجاح رئيس الوزراء في تهميش الامير انتكاسة كبرى ونهاية محتومة لاي امل بالاصلاح السياسي. واستغربوا من قبول الامير بهذا التهميش الواضح في الوقت الذي كان بامكانه ان يفرض اصلاحات سياسية جادة تعيد الاستقرار والامن الى البلاد.

● وعلى صعيد آخر عم الاوساط الشعبية استياء كبير بعد نشر الصحافة المحلية اكاذيب مختلقة منسوبة الى بعض المعتقلين. ونسبت الصحافة الى اولئك المظلومين اقوالا لم يقلها اي منهم. وعلى وجه الخصوص يمارس جهاز التعذيب من خلال سيطرته على الاعلام المحلي وبوسائل اخرى سياسة تسقيط الشخصيات المعارضة وخاصة الناشطة منها. ونسب الاعلام المحلي الى بعض الرموز المحترمة التي أفرج عنها بعد سنوات من الاعتقال التعسفي والتعذيب اقوالا لم يتفوهوا بها اطلاقا، وذلك في اطار حرب نفسية قذرة ضد ابناء البحرين. ورأى محللون ان هذه السياسة سوف تعود سلبا على اصحابها لانها تكرس حالة الشعور بكراهية النظام الذي يستغل امكانات البلاد للاعتداء على مقدساتها ورموزها.

● ومن جهة ثالثة تصاعد القلق الشديد في الايام القليلة الماضية على حياة المواطن عبد الجليل الشاعر، ن منطقة باربار. فقد نقل في مطلع الاسبوع الى مستشفى السلمانية بعد ان تدهورت صحته بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض له في السجن. ووصفت حالته بانها غير مستقرة وان آثار التعذيب واضحة على جسده، ويرقد الآن بالجناح رقم ٢٣. وترددت كذلك انباء عن نقل المواطن البطل الحاج عبد الله فخرو، ٧٠ عاما، الى المستشفى بعد تداعي صحته بسبب سوء الرعاية في غرف التعذيب.

● وتردد كذلك ان سبب تلكؤ جهاز التعذيب في اطلاق سراح المشمولين بالقرار الاميري الاخير يعود الى ان عددا منهم من السجناء الجنائيين وليس السياسيين، وان تلك الحقيقة سوف تتضح اذا اطلق الجميع مرة واحدة، الامر الذي قلل كثيرا من اهمية تلك الخطوة.

٢١ يونيو

● عبر حقوقيون دوليون هذا اليوم عن قلقهم الشديد بعد انتشار انباء مفادها ان صحة الشيخ الجمري تتداعي بشكل متواصل نتيجة المعاملة الوحشية التي يتلقاها داخل زنزانته. وسعى هؤلاء للحصول على معلومات اكثر من جهاز التعذيب البحريني الذي يمارس عملية التعذيب النفسي بحق الشيخ منذ اعتقاله. وذكر شهود عيان انهم رأوا الشيخ بالمستشفى العسكري مؤخرا وهو في حالة صحية متداعية. ويسعى جهاز التعذيب لاجبار الشيخ الجمري على التوقيع على أفادات معدة سلفا كشرط لاطلاق سراحه، بعد ان تمت محاصرة النظام من قبل الجهات الحقوقية الدولية. وتطالب الجهات الحقوقية التي ستزور البلاد ابتداء من نهاية هذا الاسبوع بمقابلة السجناء وفي مقدمتهم الشيخ الجمري للاطلاع على حقيقة المعاملة الوحشية التي يتعرضون لها داخل غرف التعذيب. وعلى مدى السنوات التي قضاها الشيخ في السجن لم يحظ يوما بمقابلة حقيقية مع افراد عائلته، فقد تمت كل الزيارات

يوميات البحرين في شهر يونيو ١٩٩٩

او الاشارة عليه بما يجب ان يفعله في ظروف السجن الرهيبة. واكدت مصادر من داخل السجن ان المعذبين يتنصتون بشكل كامل على ما يتم خلال المقابلة التي تتم مرة كل شهرين في احسن الاحوال، وذلك بحضور احد عناصر التعذيب الذي يضع «اجندة» المقابلة، او بزرع اجهزة تنصت وتصوير لما يجري في الزنزانة. يضاف الى ذلك ان المعذبين يسعون لكسر شوكة الشيخ وموقفه من خلال توجيه اللوم عما يجري في البلاد اليه، وايهامه بان المواطنين نسوه وان عليه الاعان للمعذبين والا فسوف يقضي بقية عمره وراء القضبان. وقد عبر الشيخ مرارا عن التزامه الكامل بالمشروع الوطني والمطالب الشعبية العادلة، وفشل جهاز التعذيب في الحصول على اي تنازل منه. ولكن اكدت الانباء الاخيرة ان وضع الشيخ الجمري الصحي في غاية الخطورة، وان عناصر في جهاز التعذيب الذي يديره ايان هندرسون تسعى لتصفيته جسديا بسبب اصراره على موقفه المشرف.

● ويشعر المواطنون بخيبة امل كبيرة بعد ان مر اكثر من ثلاثة شهور على وفاة الامير السابق وصعود الشيخ حمد الى الحكم، بينما بقي الشيخ وبقية الاخوة المعتقلين ظلما وعدوانا في قيودهم. ولا يستبعد انفجار الاوضاع مجددا اذا لم يتخذ الامير خطوات سياسية قوية تكرس سلطته وتضع رئيس الوزراء في المكان في موقعه ، وتمنعه من التجاوزات التي عادت بالوبال على ابناء البحرين.

● وعلم من جهة اخرى ان المواطن الشيخ علي الهملي منع من دخول البلاد لدى عودته الاسبوع الماضي. وتم توقيفه فترة طويلة قبل اعادة ترحيله قسرا. وقد فشلت حكومة البحرين في الاستجابة للنداءات الدولية بالتوقف عن سياسة ابعاد المواطنين عن بلادهم، وهي سياسة تتناقض مع القوانين الدولية وكذلك دستور البلاد. وتشترط الحكومة على من يريد العودة التقدم باعتذار الى الجهاز القمعي في البلاد والتوقيع على افادة بالامتناع عن التدخل في الشؤون السياسية. وقد أجمعت قوى المعارضة على رفض ذلك الشرط، وطالبت بتهيئة الظروف لعودة طبيعية لجميع المبعدين في اطار مصالحة وطنية شاملة. ومن الظروف المطلوب توفرها في البلاد الغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة والقيام باصلاحات سياسية تبدأ باعادة العمل بالدستور. وقد رفض اغلب المنفيين الرجوع بدون توفر هذه الشروط، ولم يقبل بشروط الحكومة الا عدد قليل من الذين اضطرتهم الظروف للعيش خارج بلادهم. وعلم ان الحكومة تعد لجنة خاصة لزيارة عائلات المنفيين لاجبارها على التقدم باعتذار لكي يستطيع المنفيون العودة. ولكن المعارضة اكدت بقوة مطالبتها بمصالحة وطنية شاملة بعيدة عن الابعاد الشخصية التي اصبحت تطبع كافة الاجراءات السياسية. وتسعى المعارضة لاقامة دولة القانون والمؤسسات بدلا من النظام الذي يربط مصالح الناس بالمبادرات الشخصية لبعض المتنفذين من العائلة الحاكمة.

● وعلى صعيد آخر شجبت المنظمات الحقوقية الدولية المحاكمات السرية التي تقوم بها سلطات التعذيب في البحرين بشكل مستعجل هذه الايام لغلق ملفات بعض الموقوفين قبل وصول الجهات الحقوقية الدولية الى البلاد في غضون الايام القليلة القادمة. وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت انها ستحاكم سبعة اشخاص يوم السبت الماضي، ولكنها لم تفصح عن هوياتهم ولا عن التهم الموجهة اليهم. وتدرك الجهات الحقوقية التي يفترض ان تزور أولاها البلاد في نهاية هذا الاسبوع مغزى الاسراع في محاكمة المواطنين الموقوفين الذين مضى على بعضهم اكثر من ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة.

٢٣ يونيو

● وجهت المعارضة نداء الى المنظمات الحقوقية الدولية تطالبها فيها بالتدخل الفوري لانقاذ حياة الشيخ الجمري الذي يعاني من التعذيب النفسي الرهيب داخل زنزانته. جاء ذلك بعد ان تأكدت الانباء بان الشيخ يعاني من تراجع حاد في صحته في الايام القليلة الماضية، وبعد ان اتضح ان جهاز التعذيب يتصرف بأسلوب غير لائق مع افراد عائلة الشيخ. واعتبرت جهات حقوقية مطلعة ان اجبار احد ابناء الشيخ الجمري يوم امس على الادلاء بتصريح ينفي تعرض والده لمعاملة سيئة، دليل جديد على انتهاك صارخ لحقوق الانسان، واستغلال سيء للسلطة. وتجدر الاشارة الى ان الشيخ الجمري بقي طوال الشهور الماضية في زنزانة انفرادية، ومنع من الاتصال بالعالم الخارجي ولم يسمح بزيارات عائلية الا في نطاق ضيق. ومنع افراد العائلة الذين يسمح لهم بزيارته من التحدث معه حول اية قضية خارج الاطار العائلي. ولم تستطع اخباره بالاهتمام الدولي بقضيته وان منظمة العفو الدولية جعلته شخصا محوريا في حملتها لتحسين حقوق الانسان في العالم بمناسبة مرور خمسين عاما على صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وفي مقابل ذلك يمارس عادل فليفل مع الشيخ ابشع وسائل التعذيب النفسي وذلك باساءة معاملته والتضييق عليه وابقائه في اعتقال انفرادي، واستعمال الكلمات الجارحة ضده، ومحاولة تضليله بايهامه بان الشعب نسيه ولم يعد يهتم به. وناشدت المعارضة الجهات الحقوقية الدولية التدخل للمطالبة باطلاق سراحه بعد ان فشل جهاز التعذيب في توجيه تهم ذات شأن بحقه. وكان شعب البحرين يأمل ان يصدر الامير قرارا باطلاق سراح الشيخ وبقية المعتقلين السياسيين، ولكن ذلك لم يحدث برغم الضجة الاعلامية التي اعقبت قرارا هامشيا باطلاق سراح بعض الموقوفين ظلما وعدوانا.

● ولوحظ من جهة اخرى تراجع لهجة الخطاب الرسمي ازاء الاصلاحات التي كان الامير قد كررها بعد استلام الحكم إثر وفاة والده. وتكاد تخلو التعليقات الصحافية اليومية عن اية اشارة الى اي اصلاح سياسي وتكتفي بالاشادة بخطوات هامشية هنا وهناك لا تمس الوضع السياسي المتداعي. وكان هناك شيء من التفاؤل عندما تطرق بعض الكتاب الى الحديث عن الدستور والمجلس الوطني، ولكن سرعان ما صدرت اوامر من رئيس الوزراء الى تلك الاقلام بعدم الخوض من قريب او بعيد في القضايا السياسية، فذلك من اختصاصه الشخصي فقط. وفي الوقت نفسه تصاعدت الاعتداءات اللفظية الموجهة للمواطنين خصوصا الذين افرج عنهم (وهم بحدود مائة شخص) برغم عدم توجيه اية تهمة اليهم من قبل جهاز التعذيب. وقد أصدرت الابواق الحكومية احكامها على هؤلاء قبل ان توجه محكمة امن الدولة اي اتهام ذي شأن لهم. وينظر المراقبون الى هذا التراجع بقلق بالغ، لانه يعكس غيابا كاملا لعقلية الاصلاح والتغيير وينذر باستمرار التوتر.

● وعلى صعيد آخر فشلت سفارات البحرين في الخارج في السماح لاي مواطن بالعودة الى بلاده او تجديد جواز سفره، برغم ما أشيع عن توجه جديد لطي صفحة الماضي ووقف سياسات الابعاد وحرمان المواطنين من جنسياتهم البحرينية. وفي احدى العواصم العربية رفض السفير التحدث مع احد المواطنين الذي ذهب للاجتماع معه وفق اتفاق مسبق. فما ان بدأ المواطن المبعد في التحدث باسم مجموعة من اصدقائه البحرينيين حتى استشاط السفير غضبا، وقال: ان الحكومة ترفض ان تتحدث مع مجموعات، وبامكانك ان تتحدث عن نفسك فقط. وانا اخبرك هنا بان عليك كتابة رسالة اعتذار الى الحكومة اذا اردت العودة الى البلاد، وسوف يتم النظر في طلبك». فما كان من هذا المواطن الا ان قال: ان على الحكومة ان تعتذر من المبعدين لانها ارتكبت جرما بحقهم، ولن يعتذر مواطن شريف للجهاز القمعي الذي يديره هندرسون يوما».

● وعلى صعيد آخر ما زالت قضية تعذيب مواطنات الاسبوع الماضي تتفاعل في الداخل والخارج . وأبدت منظمات حقوقية دولية اهتمامها بهذا التطور الخطيرالذي اكد خواء الادعاءات الحكومية بوجود مجالس رسمية يستطيع المواطنون حضورها لتقديم رسائلهم وعرائضهم. وعبرت هذه الجهات عن استيائها الشديد من قمع هؤلاء المواطنات وتعذيبهن لمجرد توجههن الى قصر الامير لتقديم رسالة تطالبه باصدار امر باطلاق سراح ازواجهن المعتقلين. ويتوقع تفاعل القضية في الايام القليلة الماضية خصوصا مع احتمال زيارة منظمة حقوقية دولية البلاد قريبا.

٢٤ يونيو

● كشف السيد جيف هون، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، الليلة الماضية، ان منظمة العفو الدولية سوف تقوم بزيارة الى البحرين قريبا. وقال الوزير البريطاني الذي كان يتحدث في اجتماع نظمه مجلس التفاهم العربي – البريطاني في لندن، ان وفدا من المنظمة المذكورة سوف يسافر غدا (الجمعة) الى البحرين في اول زيارة رسمية للمنظمة الى البلاد منذ ثلاثة عشر عاما. واضاف ان مثل هذه الزيارة يوفر «صمامات امان دولية» في ما يتعلق بقضية حقوق الانسان. وقال ان العلاقات التاريخية بين بريطانيا والبحرين توفر وسيلة مناسبة لمناقشة كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومنها حقوق الانسان. وكان السيد هون قد استلم منصبه الشهر الماضي بعد وفاة الوزير السابق، السيد ديريك فاتشيت، الذي اهتم كثيرا بموضوع حقوق الانسان في البحرين والذي وصف المعارضة البحرينية قبل عامين بانها «معتدلة ولها مجموعة من المطالب المعتدلة».

● وفاجأ كشف الوزير البريطاني عن زيارة منظمة العفو الدولية الى البحرين الكثيرين خصوصا ان الحكومة رفضت السماح لاية منظمة حقوقية دولية بزيارة السجون للتحقق مما يجري فيها، كما ساهم في تفسير اطلاق بعض المعتقلين الموقوفين بدون تهمة او محاكمة في هذه الفترة بالذات. وناشدت المعارضة ضحايا التعذيب بالتعاون الكامل مع وفد المنظمة الدولية، كما ناشدتهم اتخاذ كافة الاحتياطات لتفادي بطش جهاز التعذيب الذي ستكون ممارساته الارهابية من بين القضايا التي تأمل المعارضة البحث فيها. وأعربت المعارضة عن مخاوفها من وسائل التضليل والتشويش التي ستقوم الحكومة بها لمنع وصول الحقائق حول التعذيب والعقاب الجماعي والاعتقال التعسفي الى وفد المنظمة.

● وأعربت المعارضة عن المزيد من القلق ازاء الانباء التي اكدت تعرض الشيخ الجمري الى تعذيب نفسي رهيب في الايام القليلة الماضية، الامرالذي ادى الى تدهور صحته باستمرار. وعلم ان التعذيب كان يهدف لاجبار الشيخ على التوقيع على افادات مزورة تحمله مسؤولية الانتفاضة والاحتجاجات التي حدثت في البلاد. وليس معلوما بعد ما اذا استطاع المعذبون الحصول على توقيع الشيخ على الافادات التي اعدتها وزارة الداخلية. وقامت المعارضة باطلاع الجهات الحقوقية المعنية بما تعرض له الشيخ الجمري، وناشدتها زيارته في السجن. وذكرت مصادر مطلعة ان ما يتعرض له ابناء البحرين من تعذيب في السجون لا يوازيه شيء، وقال ناشط حقوقي بحريني ان من يتعرض لذلك التعذيب يرى في تلك اللحظات ان تبعات ما يوقع عليه من اعترافات مزورة سوف يكون اهون من العذاب والالم في تلك الساعة. ومعلوم ان الشيخ الجمري قد بقي طوال الشهور التسعة الماضية في ما يشبه العزلة الكاملة عن العالم بالاضافة الى التعذيب النفسي الذي يمارسه عادل فليفل بحقه يوميا. وتتعرض عائلته في الوقت الحاضر الى ضغوط نفسية وتهديدات رهيبة لاسكاتها ومنعها من التحدث مع الآخرين عما يجري للشيخ. كما ان ابناءه يتعرضون على وجه الخصوص لأبشع صور التعذيب النفسي والتهديدات.

● ومن جهة اخرى، اعترف امير البلاد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، في تصريحات امام الصحافيين المصريين، ان الذين أصدر قرارا بالافراج عنهم لم يرتكبوا اية جرائم، الامر الذي يعني ان توقيفهم كان ظلما. ونقلت صحيفة «الايام» في عددها هذا اليوم عن الامير قوله: «ان الافراج عن الشباب افراج عن ابنائي، اما من تورط بالقتل واشعال الحرائق او التدمير فأمرهم امام القضاء، ولا يصبح لي الافراج عنهم». وهذا الاعتراف الذي يتضمن براءة الذين أمر بالافراج عنهم خطوة ايجابية من امير البلاد تقتضي محاسبة الذين ارتكبوا جريمة اعتقال هؤلاء الابرياء وتعذيبهم وسجنهم لمدد تجاوزت في بعض الاحيان ثلاث سنوات متواصلة.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر اليوم خبرا بعنوان: «منظمة حقوق الانسان في البحرين تطالب باطلاق مزيد من المعتقلين». وقالت المنظمة في بيانها ان عددالمعتقلين يفوق بكثيرعدد الذين شملهم العفو الذي اصدره امير البحرين، وان السلطات فشلت حتى الآن في اعطاء اسباب قانونية مقنعة لاحتجاز هؤلاء المواطنين بدون محاكمة لفترات طويلة تصل في بعض الحالات الى ثلاث سنوات، خصوصا اولئك الذي كانت اعمارهم عند الاعتقال تتراوح بين ١٤ و ١٧ عاما. واشارت المنظمة الى ان النظام القضائي في البحرين لا يوفر عمليا للمواطنين حق التظلم والتعويضات ضد التعرض للاعتقال التعسفي او التعذيب، والمحاكم ليست لها صلاحية مراجعة افعال الحكومة في هذا الشأن. واشارت المنظمة الى ان المحكومين الذين شملهم العفو كانوا من بين اكثر من ٥٠٠ سجين اصدرت محكمة امن الدولة بحقهم احكاما بالسجن بعد محاكمات جائرة.

سجين ... ولكن بإباء وشمم

بقيت سنوات وراء القضبان، وتحديت الجلادين، ورفضت ان تطأطيء رأسك عندما كانوا يعذبونك. وعندما طلبوا منك التوقيع على «اعتذار» عن مواقفك البطولية لمحتهم بنظرة أرعبت فرائصهم فراحوا يجرون أذيال الخيبة والتعاسة. قرأ العالم أكاذيبهم في الصحف فضحك عليهم، فمثلك لا يركع لغير الله ولا يرجو نعمة من غيره. لم تتزحزح عن موقفك وأنت وراء القضبان ترى ما يفعل الجلادون باخوتك يوما، وتكون انت الضحية في اليوم التالي. تطل من كوة الزنزانة فترى اجسادا هزيلة أضناها الألم ولكن لها رؤوسا شامخة نحو السماء. وترى أشباه رجال مدججين بالسلاح يقطعون بهو العنبر وعيونهم يتطاير منها الشرر وليس لهم من هم سوى التعذيب والقتل. تضحك عليهم وتقرأ الآية الكريمة في نفسك: «واذا رأيتهم تعجبك اجسامهم، وان يقولوا تسمع لقولهم، كأنهم خشب مسندة». ليس لديهم منطق البشر السوي ولا يحملون في جماجمهم عقلا زاكيا وليس في قلوبهم رأفة على احد. لقد انسلخوا من الانسانية عندما دخلوا مدارس التأهيل التابعة للسلطة التي تخلت عن المباديء والقيم فتخرجوا منها وحوشا كاسرة. تنظر اليهم من الكوة، وتتأمل في ما يجري خارج زنزانتك. ترى من بعيد شابا معلقا من يديه وآخر من رجليه، وآخر من يديه ورجليه معا. وتتراءى امامك صور سعيد الاسكافي معلقا والوزان يعذبه بالمباضع، وتستمر في استرجاع المشهد، ودموعك تنهمر رأفة على ذلك الشاب الذي عذب جلاديه بصموده. وها هو يسلم الروح لربها ويتسلل الى العالم الآخر.

شريط طويل من صور مأساة لا تزال فصولها تتشكل. تمر بك الايام صامدا في زنزانتك رافضا طلب العفو من احد مطالبا اياهم بالاعتذار منك، فهم المجرمون بحقك وحق اخوتك. وتتساءل في نفسك: هل يعقل ان يعتذر القتيل من القاتل؟ وهل من المنطق ان يطلب المغدور الصفح من الغادر؟ لقد تعلمت منذ نعومة اظفارك ان تكون شهما وشجاعا وانسانا، ترفض الظلم والعدوان وتقف بوجه الظالم وتنصر المظلوم. ومنذ ان دخلت زنزانتك قبل سنوات وكل المظلومين يعرفون فيك تلك الشهامة والتضحية. روح الاباء تمنعك من الاستكانة الى الظالمين، ومشاعر الايمان تقوي فيك عزيمة الصمود والتجلد امام الجلادين، وانتماؤك لهذا الشعب يفرض عليك مهمات جسيمة لا يقوى عليها غيرك. هذا هو الطريق الى المجد والصعود والخلود. انت باق بعملك واخلاقك وجهادك، والسفاحون زائلون بأسياف اسيادهم، فسوف ترتد سهامهم الى نحورهم ليفارقوا الدنيا خاسرين. بالامس جاءك احدهم وحاول ثنيك عن موقفك، قائلا ان ورقة صغيرة تعتذر فيها من المعذبين سوف تكون المفتاح السحري الذي يفتح لك ابواب الزنزانة فتخرج منها حرا، حسب ما يقول. وكان جوابك له بلسان الواثق المطمئن: انني حر ما دمت وراء القضبان، وعبدا اذا خرجت بمكرمة من احد. قلت له ان الجبهة التي تسجد لله لا تسجد لغيره، وان الهامة التي تستقبل بيت الله خمس مرات كل يوم لا تنحني الا له. فخرج يزبد ويرعد ويتوعدك وأهلك بالشر والعدوان. علت الابتسامة شفتيك وقلت: سبحان الله ما أعجب هؤلاء العبيد، أجاهد من أجل حريتهم ويصرون على عبوديتي.

أتتذكر عندما قال لك احدهم: لا عليك بأس، فأنت ذو حظوة لدى أصحاب السمو، فلماذا لا تعيش كغيرك من «المواطنين الصالحين» الذين يتحاشون السياسة ويعيشون هانئين؟ لماذا لا توفر على نفسك وأهلك ما أنتم فيه من الاذى بكلمات معدودات تزيل عنك القيود وتخرجك من غرفة التعذيب؟ مرة اخرى كانت الابتسامة تعلو شفتيك وأنت تتجاهل كلماتهم الرخيصة وتقول لهم: لماذا لا تعشقون الحرية؟ وما الخير في العبودية والخنوع؟ فلتكتبوا اعتذاركم لي ولشعبي ايها السفاحون. ما بين جدران الزنزانة الضيقة روح كبيرة يحملها جسد أضنته المعاناة واستحوذ عليه التعب، فما ذنب الروح اذا عجز الجسد الطيني عن حملها؟ في قلبك الكبير تختزن هموم شعب وقضايا امة، فأنت وارث الانبياء والمرسلين والائمة والصالحين، تحمل رسالتهم وتسير على هديهم وتسخر من مكر الماكرين وظلم الحاكمين. بليغ عندما تخاطب شعبك، لكنك لا تحسن كتابة رسائل الاعتذار والخنوع والاستسلام، ولا تتقن فنون المراوغة والتملق. حياتك سخرتها للخير والاحسان وخدمة الناس، ولا تريد ان تختتمها بالسقوط والانهيار. قرأت تاريخ بلادك فعرفت ان هناك من صمد امام اغراءات الطغاة والمستبدين ولم يستسلم لهم ولا لتهديداتهم، ورحل عن الدنيا شامخ الرأس، وأصبح تاريخه مسجلا بحروف من نور في سفر النضال. وعرفت ايضا ان المنتفعين والانتهازيين يتسلقون على اكتاف المستضعفين وليس لهم هم سوى الحياة البعيدة عن التعب والجهد.

في مدرسة النضال تعلمت كيف تهزم سجانيك، فينبرون لتعذيبك وعلى وجوههم نبرات الأسى والغضب. وكلما ابتسمت شفتاك ازدادوا وحشية وتميزوا من الغيظ. أيها القرآني لا تدع للقنوط مكانا في قلبك، ولا تسمح للشيطان بالوسوسة في عقلك، ولا تغرنك حياة الخانعين، فأنت ممن استخلفهم الله في أرضه وحملك رسالة الاسلام النبيلة واصطفاك خادما للانسانية المعذبة. وما دمت مؤمنا بربك فلن يتمكن احد من كسر شوكتك. لقد غرفت من ماء أوال وأحببتها من قلبك، وعنها أخذت معاني الإباء والشمم، فلا يغرنك خيلهم وخيلاؤهم فأنت أنت البطل الصامد على الحق وهم هم الناكصون على أعقابهم والعاقبة للمتقين.

برغم البعد

برغم البعد والزمن ... أحبُّ ثراك يا وطني
وأعشق دونما وجل ... جلالا شعَّ من ثَفَنِ
وحُبّا فوق تربتنا ... تحدّى السرّ بالعلن
ومُزّق ليلُ وحشتنا ... بأقمار بلا وَسَن
تعالت في سما البحري ... ن، لم تحزنْ ولم تهنِ
ودوّى صوتُها تشدو ... كأطيارٍ على فَنَنِ
إلى ان حان موعدُها ... وليت الموتُ لم يَحنِ
وطارت للعلى تسمو ... بلا لحدٍ ولا كفنِ
وحطت في جنانِ الخلـ ... ـدِ نعم الخُلْدُ من سكنِ
وعمّ ديارَنا حزنٌ ... لهولِ الظلمِ والمحنِ
وكلّ وسائل التعذيـ ... ـبِ والإبعادِ و «المِنَن»

برغمِ الحزنِ والشجنِ ... وما في القلبِ من إحَنِ
فلن ترضى أسودُ الشعب ... غيرَ المجدِ من ثمنِ
ورغم ترابنا الدامي ... وجورِ الظالمِ العَفِنِ
سنَبني في ذُرى التاريـ ... ـخِ أمجادا على القُنن
ونفخرُ كلما ظهرت ... سجايانا الى العلن
فلا نامت لنا مُقلٌ ... بعهدِ الجورِ والفتن
ولم نركع لطاغية ... ولم نهجعْ على وَهَن
سنمحو من دمِ الاجيال ... معنى الحقدِ والضغن
ونكتب بالدما سِفْرا ... يقصّ نهايةَ الوثن
فينهض كلُ مغوار ... ويهتف كُل مرتَهَن
تعيش أوالُ شامخة ... ويحيا دائما وطني

شبح العهد الماضي يلوح في الأفق - التتمة من ص ١

يطلق سراح المجموعة التي شملها القرار الاميري دفعة واحدة كما يحدث في كل انحاء العالم، بل اتبع جهاز التعذيب سياسة التقطير بحيث تستمر معاناة العائلات المفجوعة باعتقال ابنائها اطول فترة ممكنة. ومن بين الذين اطلق سراحهم سجناء قضوا فترة الحكم الصادرة بحقهم بشكل كامل، ولا يمثل الافراج عنهم مكرمة من احد. اما الموقوفون بدون ذنب لسنوات فمن حقهم الحصول على اعتذار رسمي وتعويضات من الجهات التي ارتكبت جريمة الاعتقال التعسفي بحقهم.

بودنا ان تتحسن اوضاع البلاد وتنتهي الازمة المستمرة منذ زمن طويل. ولقد بذلت المعارضة جهودا كبيرة للتغلب على العواطف والاعتراف بحقائق الواقع، ومهدت الطريق للامير الجديد للقيام باصلاحات سياسية تتناسب مع متطلبات الوضع السياسي في البحرين والمنطقة والعالم. وليس كثيرا على الامير الغاء القرار المشؤوم الذي أصدره والده قبل ربع قرن واعادة البلاد الى حالة من الوفاق الداخلي. كان متوقعا من الامير ان يعلن عن مصالحة وطنية شاملة تنهي سنوات التوتر والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان، وتضع البلاد على طريق التنمية البشرية والسياسية والاقتصادية. وكان مطلوبا من الامير ان يتسم بشيء من الحزم تجاه قوى التعذيب فيامرها بالتوقف فورا عن ممارسة جرائمها بحق ابناء البلاد، واطلاق جميع السجناء السياسيين الذين اعتقلوا بموجب قانون امن الدولة وحوكموا ظلما امام محكمة امن الدولة الجائرة، والاعلان عن فصل جديد يحترم فيه الانسان وحقوقه السياسية والمدنية. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، وما تزال قوى التعذيب تمسك بزمام الامور بالحديد والنار، وتعتقل النساء والاطفال، وتنفق اموال البلاد على مشاريع التضليل والتشويش على الحقائق. ان خيبة الأمل هذه خطيرة جدا ولن تقتصر ابعادها على المشاعر النفسية والعاطفية خصوصا اذا استمر القتلة يمارسون ابشع الانتهاكات والتجاوزات لدستور البلاد والقوانين الدولية.

ان الشعب مصمم على الاستمرار في المطالبة بحقوقه الدستورية، ولن يساوم عليها، كما انه لن ينخدع بالشعارات او الخطوات الهامشية التي لا تعالج اساس المشكلة. اما المعارضة فهي صامدة على مطالبها ونهجها السلمي المتحضر، وليس امام الامير اذا اراد ان يقود البلاد الى ساحل الامان الا مواجهة سلبيات الماضي بشجاعة وتلبية المطالب العادلة لشعب البحرين. وبدون ذلك فلن يكون عهده افضل من عهد سلفه.